الإعفاء المؤقت من التزامات اتفاق تريبس أثناء وباء كوفيد ١٩ في ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية

مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق

د. عبيد علي السلوم

عضو هيئة تدريس

كلية الحقوق جامعة حلب – سوريا

E-mail: obiedlaw87@gmail.com

الإعفاء المؤقت من التزامات اتفاق تريبس أثناء وباء كوفيد ١٩ في ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية

د. عبيد علي السلوم
عضو هيئة تدريس
كلية الحقوق جامعة حلب – سوريا

الملخص

كان لوباء كوفيد ١٩ تأثير مدمر على حياة البشر وسبل العيش والاقتصادات في العالم، ولا يبدو أن هناك نهاية قريبة تلوح في الأفق لهذا الوباء، وإذا كانت لقاحات كوفيد ١٩ قد طُورت بسرعة قياسية، إلا أن وتيرة التوزيع العالمي للقاحات لم تكن عادلة، إذ انتشرت قومية اللقاحات واحتكار البلدان المتقدمة للحصة الأكبر مما أنتج من لقاحات، بينما لم تحصل البلدان الأقل تقدماً إلا على الفتات، وما تتصدق به الدول المتقدمة من فائض حاجتها.

وفي ذروة انتشار الوباء تقدمت عدد من البلدان النامية وعلى رأسها الهند وجنوب أفريقيا بطلب لمنظمة التجارة العالمية للإعفاء المؤقت من بعض أحكام اتفاق تريبس من أجل التوسع السريع في إنتاج وتوزيع لقاحات كوفيد ١٩ عالمياً، باعتبار أن ذلك سيضمن المواجهة الفعالة لهذا الوباء ويظهر مدى التضامن والوحدة الإنسانية في مواجهة هذا التحدي.

وعلى ضوء ما تقدم، سنركز في هذه الدارسة على تحديد ماهية الإعفاءات في قانون منظمة التجارة العالمية، وتحليل الجوانب القانونية لطلب الإعفاء الآنف ذكره، ولا سيما تحديد الشروط الإجرائية والموضوعية التي لا بد من توافرها في هذا الطلب في ضوء قانون وممارسات منظمة التجارة واتفاقية الجات لعام ١٩٤٧، ثم ننتقل بعدها للحديث عن الأحكام القانونية الناظمة لقرارات الإعفاء في حال تمت الموافقة على طلب الإعفاء من منظمة التجارة، ثم نختم الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات التي نراها ضرورية لبناء نظام عالمي أكثر عدالة وانصافاً للملكية الفكرية.

الكلمات الدالة: وباء كوفيد ١٩، اتفاق تريبس، منظمة التجارة العالمية، الإعفاء، الملكية الفكرية.

Temporary Waiver of TRIPS Obligations During Covid-19 Epidemic in Light of WTO Rules

Dr. Obied Ali Al- Salloum
Faculty Member - Faculty of Law
University of Aleppo- Syria

Abstract

The COVID-19 epidemic has had a devastating impact on human lives, livelihoods, and economies around the world. There does not seem to be an immediate end to this epidemic. Even though COVID-19 vaccines were produced at a record pace, the global distribution of vaccines was not equitable, as vaccine nationalism spread and developed countries dominated most of the vaccines produced. On the other hand, less developed countries received only crumbs and what the wealthy countries donated from their surpluses.

Several developing countries, led by India and South Africa, submitted a request to the World Trade Organization for a temporary waiver from specific TRIPS provisions to rapidly expand the production and distribution of COVID-19 vaccines around the world at the height of the epidemic.

This request would ensure an effective response to this epidemic and show the level of solidarity and human unity in the face of this challenge.

As a result of the above, this study will examine the nature of the Waiver in WTO law, and analyze the legal aspects of the Waiver request, in particular, determining the procedural and substantive requirements that must be met in this request based on the law and practices of the World Trade Organization and of the GATT agreement of 1947. After that, we will discuss the legal provisions governing Waiver decisions if the WTO approves the Waiver request. We conclude the study with results and recommendations that we consider necessary to build a more just and equitable global system for intellectual property.

Keywords: Covid-19 epidemic, TRIPS Agreement, WTO, Waiver, intellectual property.

المقدمة

يمنح اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والمعروف اختصاراً باتفاق تريبس حدًّا أدنى من معايير الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية، إذ تتعهد الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية بموجب هذا الاتفاق "بمنح براءات اختراع ولمدة لا تقل عن ٢٠ عاماً لأي اختراعات بما فيها المستحضرات الصيدلانية ما دامت جديدة وتنطوي على خطوة إبداعية وقابلة للاستخدام في الصناعة"[١]، ومن ثم لا يستطيع أي عضو في المنظمة[٢] أن يرفض منح براءة اختراع خاصة لأي من لقاحات كوفيد ١٩ أو التكنولوجيا المتصلة بها ما دامت تتوافر فيها الشروط المطلوبة وفقاً لاتفاق تريبس[٣].

وإذا كان الغرض من حماية حقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراعات والتصميمات الصناعية وحقوق النشر والتأليف توفير حوافز لمزيد من البحث والتطوير والابتكار[٤]، إلا أن ذلك لا يعني أن تشكل حماية هذه الحقوق حاجزاً للوصول في الوقت المناسب وبأسعار معقولة للمنتجات الطبية بما فيها اللقاحات والأدوية الضرورية لمكافحة كوفيد ١٩، فأي فائدة من الابتكار إذا كانت المنفعة الناشئة عنه غير متاحة للاستخدام بشكل منصف ولا سيما للفئات الضعيفة والمهمشة اقتصادياً في المجتمع[٥].

ويجب أن ألا نغفل عن حقيقة أن حقوق الملكية الفكرية لم تكن يوماً حقوقاً مطلقة، بل هي حقوق ذات وظيفة اجتماعية تمنح في إطار تحقيق الصالح العام ولا يجب أن تشكل بأي حال من الأحوال عائقاً للوصول العالمي والعادل للتقنيات الصحية اللازمة لمكافحة كوفيد ١٩٦، كما يجب ألا نتغاضى عن التزام الدول بموجب معاهدات حقوق الإنسان بمنع أنظمة حماية الملكية الفكرية من تقويض التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولا سيما الحق في التمتع بأعلى

١- اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ١٩٩٤- المادة ٢٧.

٢- من الآن وصاعداً، سنشير لمنظمة التجارة العالمية باسم المنظمة.

3- Mark Eccleston Turner and Michelle Rourke, 'The TRIPS Waiver is Necessary, but it Alone is not Enough to Solve Equitable Access to COVID-19 Vaccines '(2021) 25(9) ASIL Insights <https://www.asil.org/insights/volume/25/issue/9#_ednref9> accessed 10/7/2021.

4- Enrico Bonadio and Andrea Baldini, 'COVID-19 Patents and the Never-Ending Tension between Proprietary Rights and the Protection of Public Health' (2020) 11(2) European Journal of Risk Regulation 390, 393.

5- Akshat Agrawal, 'Waiving Windfalls: The Socio-Legal and Contextual Justification of a 'TRIPS Waiver' during the COVID-19 Pandemic' (November 10, 2021) <https://ssrn.com/abstract=3960967 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3960967> 45.

6- Hyo Yoon Kang and others, 'Academic Open Letter in Support of the TRIPS Intellectual Property Waiver Proposal' (July 13, 2021) LSE Law - Policy Briefing Paper No. 46, <https://ssrn.com/abstract=3885568, or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3885568>.

مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه[٧]، وهذا ما أكده إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة لعام ٢٠٠١ من أن "اتفاق تريبس لا يمنع ولا ينبغي أن يمنع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من اتخاذ تدابير لحماية الصحة العامة"، كما أكد الإعلان أيضاً أن" الاتفاق ينبغي تفسيره وتطبيقه بصورة تدعم حق الدول الأعضاء بمنظمة التجارة في حماية الصحة العامة ولا سيما تعزيز وصول الجميع للأدوية"[٨].

واستناداً للاعتبارات السابقة، ونظراً لطبيعة الظروف التي ولدتها جائحة كوفيد ١٩ والتي تتطلب اتخاذ تدابير استثنائية قد لا تكون مقبولة في الظروف العادية، فقد تقدمت الهند وجنوب أفريقيا بطلب لمنظمة التجارة العالمية من أجل الإعفاء المؤقت من تطبيق بعض أحكام اتفاق تريبس، بما يسمح للبلدان أن تعلق الحماية التي تمنحها حقوق الملكية الفكرية للمنتجات الطبية المتعلقة بكوفيد ١٩، باعتبار أن هذا الإعفاء سيضمن تسريع الوصول للمنتجات الطبية اللازمة للوقاية من كوفيد ١٩ واحتوائه وعلاجه بأسعار معقولة وبكميات كافية، ويظهر التضامن العالمي وأولوية الحياة البشرية والتوزيع العادل للموارد بما يكفل بناء عالم أفضل بعد الجائحة[٩].

وبالمقابل ترى الدول الغربية المعارضة لهذا الإعفاء أنه لا توجد أدلة واقعية تبين أن الملكية الفكرية هي العائق الأساسي في تطوير اللقاحات وتوزيعها، فاقتراح الإعفاء لن يفعل شيئاً لمعالجة نقص القدرة الإنتاجية وضرورة نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، كما أن شركات الأدوية لم تقدم طلبات للحصول على براءات اختراع في معظم الدول النامية، ومن ثم يحق لأي مصنع في هذه البلدان إنتاج اللقاح وتسويقه داخل أراضي ذلك البلد أو تصدير اللقاح إلى بلدان أخرى لم يتم تسجيل براءات اختراع فيها، وبغض النظر عما إذا تم اعتماد الإعفاء أم لا فسوف تترك البلدان ذات القدرة التصنيعية المتدنية أو المعدومة بدون وصول كاف للقاحات، وستظل معتمدة على الإمدادات المستوردة. كما أنه نظراً لانخفاض أسعار اللقاحات بالفعل، من المشكوك فيه أن يكون موردو الأدوية المماثلة قادرين على توفير اللقاحات بأسعار أقل بكثير من السائدة حالياً، وفي ظل هذا السيناريو، لن تعود فائدة الإعفاء على البلدان المحتاجة، بل لموردي الأدوية المماثلة الذين لن يدفعوا إتاوات أو رسوم ترخيص للمبتكرين، وهكذا فإن الإعفاء سيفيد ببساطة الشركات المصنعة للأدوية المماثلة المتقدمة والتي يقع معظمها في عدد قليل من الدول مثل الصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا[١٠].

٧- اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 'بيان بشأن توفير لقاحات مضادة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) للجميع على قدم المساواة' (٢٠٢٠) الوثيقة E/C.12/2020/2، الفقرة٧ ص٣.

8- WTO, 'Declaration on the TRIPS agreement and public health' (2001) WT/MIN (01)/DEC/2, para 4.

9- Fides A del Castillo, 'Temporary waiver of intellectual property on Covid-19 vaccines: toward the creation of a better' post-pandemic society' (2021) 43(3) Journal of Public Health 559, 559.

10- Bryan Mercurio, 'WTO Waiver from Intellectual Property Protection for COVID-19 Vaccines and Treatments: A Critical Review' (2021) 62 Virginia Journal of International Law Online 9, 20.

وبغض النظر عن الحجج المؤيدة للإعفاء وتلك المعارضة له، ما يهمنا في هذا الدراسة هو معرفة النظام القانوني الذي يحكم طلبات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية للإعفاء المؤقت من بعض التزاماتها القانونية عندما تمر بها ظروف طارئة غير عادية تجعل وفاءها لهذه الالتزامات مرهقاً ويجلب لها مشقة غير محتملة.

مشكلة الدراسة

منذ أن دخل اتفاق تريبس حيز النفاذ، مازال النقاش محتدماً حول أثره السلبي على الحق في الصحة في جميع أنحاء العالم، ومع انتشار وباء كوفيد ١٩، بدأ النقاش مجدداً حول التعارض المحتمل بين حماية حقوق الملكية الفكرية وفقاً لاتفاق تريبس وضمان الوصول وبأسعار ميسورة التكلفة إلى لقاحات وأدوية كوفيد ١٩، لذلك تقدمت عدد من الدول في الثاني من تشرين الأول من عام ٢٠٢٠ بطلب لمنظمة التجارة العالمية من أجل الإعفاء المؤقت من تطبيق بعض أحكام اتفاق تريبس بما يمنح حكومات الدول الأعضاء مزيدًا من الخيارات لزيادة إنتاج لقاحات كوفيد ١٩ وتحسين توزيعها دون الالتفات لقيود الملكية الفكرية، أو الخشية من التعرض للمساءلة القانونية بسبب انتهاك أحكام اتفاق تريبس، وقد استندت هذه الدول في طلبها إلى المادة التاسعة من اتفاق إنشاء منظمة التجارة التي منحت المؤتمر الوزاري في الظروف الاستثنائية أن يقرر الإعفاء من التزام مفروض على أحد الأعضاء بموجب هذا الاتفاق أو أي واحد من اتفاقات التجارة متعدد الأطراف"، وتدفعنا هذه الواقعة للتساؤل عما إذا كانت جائحة كوفيد ١٩ تندرج فعلاً ضمن الظروف الاستثنائية الطارئة التي تبرر الإعفاء المؤقت من بعض التزامات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وماهي الشروط التي لا بد من استيفائها في طلب الإعفاء المقدم من هذه الدول حتى يتم إقراره من المؤتمر الوزاري للمنظمة، وفي حال تم اتخاذ قرار الإعفاء ماهي الأحكام القانونية الناظمة لقرار الإعفاء من حيث طبيعته وآثاره القانونية ومراجعته وإنهاؤه؟

أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة في محاولة استكشاف آليات تساعد على تسريع الوصول العالمي للقاحات كوفيد ١٩ ولا سيما أن التأخير يعني فقدان مزيد من الأرواح وتعميق عدم المساواة بين الدول النامية والمتقدمة وإبطاء التعافي العالمي واستعادة الحياة الطبيعية.

وتبرز أهمية هذه الدراسة أيضاً في أن طبيعة وشكل استجابتنا للوباء الحالي ليست ضرورية فقط لمواجهة هذه الوباء بل ستحدد معالم أي استجابة عالمية لأي أوبئة قد تظهر في المستقبل،

وستكون ميدان اختبار لإنسانيتنا مقابل المصالح التجارية الخاصة الضيقة، وتكشف عن مدى قدرتنا على التعاون متعدد الأطراف وإظهار وحدتنا وتضامننا في مواجهة التهديدات العالمية.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة من خلال معالجة الإشكالية التي تطرحها لتحقيق الأهداف الآتية:

أ- بيان مفهوم وطبيعة الإعفاء من الالتزامات في قانون التجارة الدولية، وتتبع مسار تطورها التاريخي ابتداءً من بداية ظهورها في اتفاقية الجات عام ١٩٤٧ وانتهاء بالممارسات المعاصرة لمنظمة التجارة العالمية.

ب- تحديد الشروط الموضوعية والإجرائية التي يلزم توافرها في طلب الإعفاء المقدم من الهند وجنوب افريقيا حتى يتم إقراره من الهيئة العليا لمنظمة التجارة العالمية، وتوضيح الاختلافات العميقة بشأن مدى توافر هذه الشروط بين الدول المؤيدة للإعفاء وتلك المعارضة له.

ج- الكشف عن الأحكام القانونية الناظمة لقرارات الإعفاء سواء من خلال بيان طبيعتها وآثارها القانونية وأحكام الرقابة عليها وحالات إنهائها.

وعلى ضوء ما سبق، ستكون دراستنا لهذا الموضوع على النحو الآتي:

المبحث الأول: ماهية الإعفاء من الالتزامات في قانون منظمة التجارة العالمية

المبحث الثاني: شروط طلبات الإعفاء المقدمة من الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية

المبحث الثالث: الأحكام القانونية الناظمة لقرارات الإعفاء

المبحث الأول
ماهية الإعفاء من الالتزامات في قانون منظمة التجارة العالمية

درجت منظمة التجارة العالمية منذ نشأتها وحتى اليوم على منح أعضائها الذين يجدون أنفسهم بسبب ظروف استثنائية يمرون بها صعوبة أو استحالة في تطبيق بعض الالتزامات الواردة في اتفاقيات منظمة التجارة إعفاءات مؤقتة عن هذه الالتزامات ريثما يتمكنون بعد زوال هذه الظروف من العودة لدائرة الامتثال والتطبيق[١١]، وقد أسهمت هذه الإعفاءات في إضفاء مزيد من المرونة والشرعية على عمل هذه المنظمة.

١١- على سبيل المثال في عام ٢٠٢١ لوحده منحت منظمة التجارة ستة إعفاءات جديدة، وابقت على نفاذ ١٨ اعفاء كانت قد منحته في سنوات سابقة، وقد تنوعت مضامين الإعفاءات الجديدة أو التي جرى تمديدها بين إعفاءات بعضها يتعلق بتطبيق الفقرة ٦ من اعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة، وبعضها يتعلق بالإعفاء الممنوح للولايات المتحدة بشأن المعاملة التفضيلية الممنوحة للدول الأفريقية من الولايات المتحدة بموجب قانون الفرص والنمو الأفريقي، بينما بعضها كان يتعلق بالإعفاء الممنوح للدول الأقل تقدماً بشأن المعاملة التفضيلية في الرسوم الجمركية.... للمزيد انظر الوثيقة التالية:
-WTO, General Council, Note by the Secretariat, Waivers – 2021, WT/GC/W/840.

وتقتضي الإحاطة بالجوانب المختلفة للإعفاءات في قانون منظمة التجارة العالمية، أن نتطرق لبيان مفهومها وتمييزها عن المصطلحات المتشابهة في المطلب الأول، ثم نتتبع مسار تطورها التاريخي في ممارسات اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧ ومنظمة التجارة العالمية في المطلب الثاني، ثم نختم المبحث بالحديث عن أنواع الإعفاءات استناداً لمعيار الامتداد الجغرافي في المطلب الثالث.

المطلب الأول

مفهوم الإعفاء من الالتزامات الدولية

يتطلب الإلمام بمفهوم وطبيعة الإعفاء من الالتزامات أن نتطرق إلى تعريفه في فرع أول وتمييزه عن المصطلحات المشابهة في فرع ثانٍ.

الفرع الأول: تعريف الإعفاء من الالتزامات

عرف فقهاء القانون الدولي الاقتصادي[١٢] مصطلح الإعفاء (Waivers) بأنه: تعليق الالتزامات القانونية الدولية الاتفاقية أو التحلل منها من قبل أطراف معاهدة معينة أو الجهاز المختص في منظمة دولية معينة[١٣]، ولا يبتعد عن هذا التعريف كثيراً مقرر لجنة القانون الدولي بشأن موضوع التحفظات على المعاهدات(آلان بيليه) بقوله: إن الإعفاء هو ما يسمح لطرف متعاقد بعدم تطبيق بعض مقتضيات المعاهدة مؤقتاً بسبب صعوبات يواجهها في تنفيذها نظراً لظروف خاصة، إذ لا ينتج الإعفاء أثره إلا بعد أن ترخص الأطراف المتعاقدة الأخرى أو ترخص به هيئة يعهد إليها بمراقبة تنفيذ المعاهدة[١٤]، ولا تشذ عن هذا النهج الدكتورة (Isabel Feichtner) عندما عرفت الإعفاء في سياق قانون منظمة التجارة العالمية بأنه إضفاء الشرعية على التدابير التي تخالف أحكامًا معينة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في حالات اضطرارية يصعب فيها الامتثال لهذه الأحكام[١٥].

ومن خلال ما سبق بيانه من تعريفات، يمكننا أن نستنتج وجود نوعين من الإعفاءات، وهما:

١- إعفاءات ترخص بها أطراف معاهدة معينة لطرف أو أكثر من أطراف المعاهدة، وقد حددت المادة ٥٧ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات القاعدة العامة بشأن هذا النوع من الإعفاءات،

١٢ - يشير مصطلح الإعفاء في القانون الدولي العام لمعنى مختلف بعض الشيء عن معناه في القانون الدولي الاقتصادي، إذ يشير لتصرف قانوني من جانب واحد للتنازل عن حق أو مطالبة قانونية...انظر:

- Isabel Feichtner, 'Waivers' in Thomas Cottier and Krista Nadakavukaren Schefer (eds), Elgar Encyclopedia of International Economic Law (2017) 266, 266.

13- Isabel Feichtner, 'Waiver' Max Planck Encyclopedias of International Law (2006) <https://opil.ouplaw.com/view/10.1093/law:epil/9780199231690/law-9780199231690-e1499?prd=MPIL> last updated: October 2006.

١٤- آلان بيليه، 'التقرير الخامس بشأن التحفظات على المعاهدات' الوثيقة رقم Add.1/508/A/CN.4 الفقرة ١٣٨.

15- Isabel Feichtner, 'the Waiver Power of the WTO: Opening the WTO for Political Debate on the Reconciliation of Competing Interests' (2009) 20(3) European Journal of International Law 615, 620.

عندما نصت على أنه: "يجوز تعليق تطبيق المعاهدة بالنسبة لجميع أطرافها أو لطرف معين فيها: (أ) وفقاً لأحكام المعاهدة؛ أو (ب) في أي وقت، بموافقة جميع الأطراف وبعد التشاور مع الدول المتعاقدة الأخرى".

٢- إعفاءات تتم في إطار المنظمات الدولية، وقد تضمنت مواثيق إنشاء عدد من المنظمات ولا سيما المنظمات الدولية الاقتصادية أحكاماً خاصة بهذا الشأن، ومن أمثلتها الفقرة الثانية والثالثة من المادة الثامنة من اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي، والفقرة ٣و٤ من المادة التاسعة من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية[١٦].

الفرع الثاني

تمييز الإعفاء من الالتزامات عن المصطلحات المشابهة

على الرغم من أن الإعفاءات تتشابه في بعض جوانبها أو الوظائف التي تؤديها مع التحفظ على المعاهدات وبنود التحلل، إلا أنها تتميز عنها بأمور أخرى تجعل لها كياناً خاصاً ونظاماً قانونياً مستقلاً، لذلك لابد من توضيح جوانب الشبه والاختلاف بين هذه المصطلحات في الفقرات الآتية:

أولاً: التحفظ: عرفت المادة (٢) فقرة د من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ التحفظ بأنه: "تصريح من طرف واحد، أيا كانت صيغته أو تسميته، تعلنه دولة ما عند توقيعها أو تصديقها أو قبولها أو إقرارها أو انضمامها إلى معاهدة، تستهدف به استبعاد أو تعديل الأثر القانوني لبعض أحكام المعاهدة من حيث سريانها على تلك الدولة"

وللتحفظ أثر مشابه لقرار الإعفاء من حيث إنه يستبعد أو يعدل تطبيق أحكام معينة من معاهدة ما، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في أن التحفظات ذات طبيعة دائمة أي تضفي الشرعية بصفة دائمة على تدابير معينة مخالفة لأحكام محددة للمعاهدة المتحفظ عليها تبدأ من قبول الدولة الالتزام بالمعاهدة وطيلة بقائها طرفاً فيها، بينما الإعفاءات ذات طبيعة مؤقتة، لا تهدف لإضفاء الشرعية بشكل دائم على عدم الامتثال لأحكامًا معينة من المعاهدة المعنية، بل هي وسيلة للسماح للعضو بعدم الامتثال لفترة انتقالية ريثما يتمكن من الامتثال، ومن جهة أخرى، فإن التحفظات تعلنها الدولة عندما تصبح طرفاً في المعاهدة، أي أن التحفظات تسعى لتقييد تطبيق المعاهدة على التدابير الحالية (أي تلك التدبير التي تخالف أحكام معينة من المعاهدة، وبسبب رغبة الدولة في الحفاظ على هذه التدابير، تتحفظ على بعض أحكام المعاهدة، كشرط لقبول المعاهدة)، وليس تلك التي تنشأ في المستقبل، فالوظيفة الرئيسية للتحفظات هي ضمان قبول المعاهدات عندما تصبح الدولة طرفاً وليس بالضرورة المحافظة على هذا القبول على مر الزمان فقد تتغير السياسات والرؤى، ومن الاختلافات أيضاً أن الإعفاءات تتطلب موافقة الجهاز المختص في المنظمة الدولية،

16- Isabel, (n 13).

وذلك يعني خضوع هذا الاجراء لرقابة متعددة الأطراف، بينما القاعدة العامة للتحفظات هي أن سريان تطبيقها مرهون بموافقة الدول الأطراف الأخرى بشكل فردي، باستثناء التحفظ على المعاهدات المنشئة لمنظمة دولية فهو مرهون بقبول الجهاز المختص في تلك المنظمة[١٧].

ثانياً: بند التحلل: وهو بند يسمح لطرف متعاقد بعدم تطبيق بعض مقتضيات المعاهدة مؤقتا بسبب صعوبات يواجهها في تنفيذها نظراً لظروف خاصة يمر بها، ومن أمثلته ما نصت عليه المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من أنه "في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تتهدد حياة الأمة، والمعلن عنها رسمياً، يجوز للدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ، في أضيق الحدود التي يستلزمها الوضع، تدابير لا تمتثل فيها للالتزامات الملقاة على عاتقها بموجب هذا العهد"، وأيضاً ما نصت عليه المادة الخامسة من اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة بأنه: يسمح للأعضاء أن يتبنوا تدابير مؤقتة لحماية الصناعات المحلية من الأضرار التي تحدثها الواردات الأجنبية".

ورغم أن بند التحلل والإعفاءات تنتجان نفس الأثر من حيث شرعنة عدم الامتثال لبعض الالتزامات فترة من الزمن، إلا أنه بالنسبة للإعفاء لا بد أن ترخص بعدم التطبيق الأطراف المتعاقدة الأخرى أو الجهاز الذي يعهد إليه بمراقبة تنفيذ المعاهدة حتى ينتج مفعوله، بينما بند التحلل ينتج آثاره تلقائياً بمجرد قيام الدولة المستفيدة منه بتبليغه للأطراف الأخرى أو الوديع[١٨].

المطلب الثاني

التطور التاريخي للإعفاءات في قانون التجارة الدولية

تمنح المادة ٩ فقرة ٣ من اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية المؤتمر الوزاري سلطة الإعفاء من التزام مفروض على أحد الأعضاء وفقاً لهذا الاتفاق أو أي من اتفاقيات التجارة متعدد الأطراف، وقد حلت هذه المادة محل المادة ٢٥ فقرة ٥ من اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧ التي منحت الأطراف المتعاقدة في ظروف استثنائية غير منصوص عليها في أي مكان آخر، الإعفاء من أي التزام مفروض على الأطراف بموجب اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧، ويتخذ قرار الإعفاء بموافقة أغلبية ثلثي الأصوات التي تمثل أكثر من نصف عدد الأطراف المتعاقدة[١٩].

ويعود الأصل التاريخي للمادة السالف ذكرها إلى الولايات المتحدة التي اقترحتها في" الميثاق المقترح لمنظمة التجارة الدولية"، إذ نصت مسودة الميثاق المقترح على سلطة الإعفاء في المادة ٥٥ فقرة ٢ والتي منحت بموجب هذا النص المؤتمر-وهو الجهاز العام للمنظمة- سلطة الإعفاء

17- Isabel Feichtner, 'the Law and Politics of WTO Waivers' (CUP 2011) 279.

١٨- آلان، (حاشية ١٤) الفقرة ١٣٨.

19- The General Agreement on Tariffs and Trade [1947], art 25:5.

من الالتزامات المنصوص عليها في الفصل الرابع من الميثاق المقترح أي تلك الالتزامات المتعلقة بالتعريفات والرسوم الجمركية، وأثناء المؤتمر التحضيري في لندن، تم الاتفاق بناء على اقتراح المندوب الفرنسي على توسيع سلطة الإعفاء لتشمل جميع الالتزامات الواردة في الميثاق[٢٠]، ومن ثمأصبح النص النهائي لسلطة الإعفاء والتي وردت في المادة ٧٧ فقرة٣ من ميثاق هافانا لمنظمة التجارة الدولية على النحو الآتي: في الظروف الاستثنائية غير المنصوص عليها في أي مكان آخر من الميثاق، يمكن للمؤتمر أن يعفي من أي التزام مفروض على أي عضو بموجب الميثاق، شريطة أن يوافق على هذا القرار أغلبية ثلثي الأصوات، والتي تمثل أكثر من نصف عدد الأعضاء[٢١].

ويؤخذ على قرارات الإعفاء التي كانت تتخذ بموجب اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧ أنها لم تكن تتضمن أي تاريخ لإنهاء الإعفاءات أو أي مراجعة سنوية لها، أو أي قيود موضوعية لمنحها، ما عرضها للانتقاد من ناحية أنها قد تكون (بل كانت فعلاً) وسيلة للتحايل على إجراءات التعديل الواردة في المادة ٣٠ من اتفاقية الجات، ورغم هذه الانتقادات، فقد كانت هذه الإعفاءات التي بلغت حوالي ١٠٠ إعفاء خلال الأربعين سنة الأولى من مسيرة الجات وسيلة لإضفاء المرونة على عمل الاتفاقية، وتشجيع عدد من السياسيات الإيجابية مثل دعم التنمية الاقتصادية للبلدان الأقل تقدماً[٢٢].

وخلال جولة الأورغواي طلبت الجماعة الاقتصادية الأوربية النظر في المادة ٢٥ فقرة ٥ من اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧ لتقييدها بضوابط وقيود تمنع تحولها لامتيازات دائمة لبعض الدول، مثل وضع حدود زمنية للإعفاءات إضافة للمراجعة السنوية لما تم منحه من إعفاءات مع إلهاء أو استبدال الإعفاءات القائمة، وبعد عدة مناقشات تم إدراج هذه المقترحات في المادة ٩ فقرة ٤ من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة التي حددت البيانات التي ينبغي إيرادها في قرارات الإعفاء، مثل بيان الظروف الاستثنائية التي بررت الإعفاء والأحكام والشروط التي تحكم تطبيق الإعفاء وتاريخ إنهاء الإعفاء وضرورة المراجعة السنوية للإعفاءات الممنوحة[٢٣].

وبالمقارنة بين سلطة الإعفاء في ظل الجات ١٩٤٧ وسلطة الإعفاء بموجب منظمة التجارة، نجد أن الأخيرة تتطلب شروطًا أكثر صرامة لمنح الإعفاءات بهدف إضفاء مزيد من الشرعية على منظمة التجارة مقارنةً باتفاقية الجات لعام ١٩٤٧[٢٤].

20- Isabel, (n 17) 58.

21- Havana Charter for an International Trade Organization, [24 March 1948], art 77:3.

22- Isabel Feichtner, 'Understanding in Respect of Waivers of Obligations Under the General Agreement On Tariffs and Trade 1994' in Rüdiger Wolfrum, Peter-Tobias Stoll and Karen Kaiser (eds), WTO-Institutions and Dispute Settlement (Brill 2006) 255, 257-258.

23- Isabel, (n 17) 59-60.

24- ibid 62.

المطلب الثالث

أنواع الإعفاءات

يقسم غالبية الفقهاء الإعفاءات من حيث امتدادها الجغرافي أو المستفيدون منها لإعفاءات فردية وأخرى جماعية، وهذان النوعان سنتناولهما تباعاً في الفرعين الآتيين.

الفرع الأول

الإعفاءات الفردية

وتعرف بأنها تلك الإعفاءات التي تعلق فقط التزامات دولة عضو وحدها، بحيث لولا هذه الإعفاءات لكانت تدابير معينة يتخذها العضو مخالفة للالتزامات المعلقة، وتعد معظم الإعفاءات التي منحت بموجب الجات ١٩٤٧ ومنظمة التجارة العالمية من الإعفاءات ذات الطبيعة الفردية[٢٥]، ومن أمثلتها الإعفاء الذي منح لهنغاريا عام ١٩٩٧ وأعفاها من الالتزامات الواردة في المادة٣,٣ والمادة ٨ والمادة٩,٢ من اتفاق منظمة التجارة بشأن الزراعة للسماح لهنغاريا باستمرار تقديم دعم للصادرات من المنتجات الزراعية[٢٦].

الفرع الثاني

الإعفاءات الجماعية

وهي الإعفاءات التي تعلق التزامات بعض أو جميع الدول الأعضاء، وقد سعت هذه الإعفاءات لتحقيق هدف أو أكثر من الأهداف الآتية:

أ- تأجيل امتثال بعض الدول لالتزامات معينة بسبب عدم توافر القدرات الفنية والمالية والإدارية للامتثال، ولما يرتبه الامتثال الفوري من أعباء مرهقة على هذه الدول، ومن أمثلة هذه الإعفاءات، الإعفاء الذي منح عام ٢٠٠٢ وأعفى البلدان الأقل تقدماً من تطبيق الالتزامات الواردة في المادة ٧٠,٩ من اتفاق تريبس على المنتجات الصيدلانية حتى الأول من كانون الثاني من عام ٢٠١٦[٢٧]، ويندرج هذا الإعفاء ضمن التدابير التي اتخذت لتخفيف الأعباء التي تفرضها التزامات اتفاق تريبس على الدول النامية والتي تؤثر على قدرتها لضمان رعاية صحية يسيرة التكلفة لسكانها[٢٨].

25- Isabel, (n 17) 65.
26- WTO, General Council, 'Hungary – Agreement on Agriculture' (December 1997) Doc (WT/L/238).
27- WTO, General Council, 'Least-Developed Country Members – Obligations Under Article 70.9 of the TRIPS Agreement with Respect to Pharmaceutical Products' (8 July 2002) Doc WT/L/478.
28- Isabel, (n 17) 126.

ب- استخدام الإعفاءات كأدوات تشريعية لتعديل القواعد القانونية القائمة وذلك من خلال تحديد حالات وتدابير لا تطبق عليها الالتزامات المعلقة بحيث خلقت الإعفاءات استثناءات عامة على الالتزام المعلق ومن ذلك عدلت من نطاق تطبيقه.

وحالياً كل قرارات الإعفاء التي عدلت القواعد القانونية تم اعتمادها لمعالجة الادعاءات بأن القواعد الحالية في منظمة التجارة لا تأخذ بالحسبان بشكل كافٍ مصالح واحتياجات الدول النامية[٢٩]. ومن أمثلة هذا النوع من الإعفاءات الإعفاء الذي تم تبنيه في آب من عام ٢٠٠٣ ويسمح للأعضاء ذوي القدرات التصنيعية غير الكافية أو المعدومة باستيراد الأدوية المماثلة بموجب ترخيص إجباري، حتى ولو كانت الأدوية المطلوبة محمية ببراءة اختراع في بلد الاستيراد في مثل هذه الحالة، وهنا يجب إصدار تراخيص إلزامية في كل من البلدان المستوردة والمصدرة[٣٠]، وفي عام ٢٠١٧، أصبح الإعفاء هو التعديل الأول(وهو الوحيد حتى الآن) لاتفاق تريبس وظهر في المادة ٣١ مكرر من اتفاق تريبس[٣١].

ج- تعليق قواعد منظمة التجارة العالمية من أجل الامتثال لقواعد نظام قانوني دولي آخر مثل قرارات مجلس الأمن أو القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتجنب حدوث تعارض بين قواعد منظمة التجارة وقواعد هذا النظام[٣٢]، وعندما تتخذ منظمة التجارة مثل هذه القرارات، فإنها تقر بأهمية أهداف النظام الآخر وشرعيتها، ومن أمثلة الإعفاءات التي تندرج ضمن هذه الفئة، الإعفاء الذي منح في ١٥ أيار عام ٢٠٠٣ ويعفي الدول الأعضاء من الالتزام بقواعد التجارة الدولية بالنسبة للتدابير المتخذة لتنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ للماس الخام لمنع استخدامه في تمويل النزاعات المسلحة وتأجيجها[٣٣].

المبحث الثاني

شروط طلبات الإعفاء المقدمة من الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية

حتى تحصل دولة أو مجموعة من الدول من منظمة التجارة العالمية على إعفاء من التزام أو أكثر من التزاماتها في إطار اتفاقيات منظمة التجارة، يجب أن يتوافر في طلباتها بشأن الإعفاء من هذه الالتزامات نوعان من الشروط الموضوعية والإجرائية، وفي المطلبين الآتيين سنحاول معرفة

29- ibid 130-131.

٣٠- البنود التي أعفى منها "إعفاء ٢٠٠٣" بالنسبة للترخيص الإجباري المنصوص عليه في المادة ٣١ من اتفاق تريبس هي:
أ-إجازة استخدام الترخيص الإجباري لبراءة الاختراع أساساً لتزويد السوق المحلية، الالتزام بدفع تعويض كافٍ لصاحب براءة الاختراع عند إصدار الترخيص الإجباري.

31- Bryan, (n 10), 23-24.

32- Isabel, (n 17) 125.

33- WTO, General Council, 'Waiver Concerning Kimberley Process Certification Scheme for Rough Diamonds' (15 May 2003) Doc WT/L/518.

ما إذا كان طلب الإعفاء الذي تقدمت به الهند وجنوب أفريقيا من أجل الإعفاء من تطبيق بعض أحكام اتفاق تريبس لمواجهة كوفيد ١٩ يفي بالشروط الموضوعية والإجرائية المطلوبة وفقاً لقانون منظمة التجارة العالمية.

المطلب الأول

الشروط الموضوعية لطلبات الإعفاء في قانون منظمة التجارة العالمية

من خلال استقراء النصوص القانونية في اتفاقية إنشاء منظمة التجارة والممارسات التي درجت عليها في منح الإعفاءات، يتبين أن المنظمة اشترطت توافر ثلاثة شروط موضوعية للموافقة على طلبات الإعفاء المقدمة من أعضائها وهي: أن تكون الظروف التي تبرر الإعفاء ذات طبيعة استثنائية (فرع أول) وعدم وجود أحكام قانونية أخرى تغني عن الإعفاء (فرع ثانٍ) والتوافق مع أهدف منظمة التجارة العالمية (فرع ثالث).

وعلى ضوء ما سبق، سنبين في الفروع الثلاثة الآتية ما إذا كان طلب الإعفاء المقدم من الهند وجنوب أفريقيا قد توافرت فيه هذه الشروط الثلاثة.

الفرع الأول

أن تكون الظروف التي تبرر الإعفاء ذات طبيعة استثنائية

يتمثل الشرط الموضوعي الأساسي لقبول طلبات الإعفاء في وجود ظروف استثنائية تبرر الإعفاء، وهذه الظروف يجب بيانها وتحديدها في طلبات الإعفاء وفي قرارات الإعفاء وخلال المراجعة السنوية للإعفاءات لتحديد ما إذا كانت الظروف الاستثنائية التي بررت الإعفاء ما تزال قائمة أم لا[٣٤].

وإذا كان اتفاق إنشاء منظمة التجارة لم يعرف مصطلح الظروف الاستثنائية، وترك للمؤتمر الوزاري عن طريق التصويت سلطة تحديد ما إذا كانت الظروف التي يراد بسببها تعليق أي من الالتزامات ذات طبيعة استثنائية أم لا[٣٥]، إلا أنه مع ذلك، يمكننا أن نستشف من ممارسات اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧ ومنظمة التجارة معنى هذه الظروف، إذ بينت الأعمال التحضيرية لاتفاقية الجات ١٩٤٧ أنه يمكن ممارسة سلطة الإعفاء لمعالجة الحالات الطارئة التي تتجاوز قدرات الدولة مثل الأزمات الاقتصادية التي تحدثها الفيضانات وحالات الجفاف[٣٦]، وهذ المعنى أكده مندوب الولايات المتحدة أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي بشأن التجارة والعمالة من أن "سلطة الإعفاء المقترحة من المفروض أن تغطي الحالات ذات الطابع الاستثنائي وتتسبب بمشقة خاصة

34- Isabel, (n 17)181.
35- Akshat, (n 5) 15.
36- Isabel, (n 17) 64.

لأي عضو معين"[٣٧]، وفي الاجتماع نفسه، صرح المندوب الفرنسي أن "سطلة الإعفاء يجب أن تسمح بتعليق الالتزامات التي يترتب على تطبيقها التسبب بنوع من المشقة الاقتصادية لبعض البلدان، مع التأكيد على الطابع الاستثنائي لهذه المشقة"[٣٨].

وفي ظل اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧ كثيراً ما أثيرت مسألة ما إذا كانت حالة معينة تتوافر فيها صفة الظروف الاستثنائية، بينما في منظمة التجارة، نادراً ما كان تحديد ما يعتبر ظروفاً استثنائية مثارًا لنقاشات مفتوحة[٣٩].

ويرى جانب كبير من الدول والفقهاء أن جائحة كوفيد ١٩ التي سببت أسوء أزمة صحية عالمية في المئة سنة الماضية تشكل بصورة واضحة ظرفاً استثنائياً يبرر الإعفاء من التزامات حماية الملكية الفكرية بموجب اتفاقية تريبس[٤٠]، مستندين للحجج الآتية:

أولاً: دعم المنظمات الدولية للطبيعة غير العادية لجائحة كوفيد ١٩:

إذ أعلنت منظمة الصحة العالمية أن جائحة كوفيد ١٩ تشكل طارئة صحية عامة ذات اهتمام دولي، وأيدتها البيانات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية بتأكيدها أن الجائحة تمثل اضطراباً غير مسبوق في الاقتصاد والتجارة العالميين بسبب تزايد الفجوات بين العرض والطلب[٤١].

ثانياً: إعاقة التمتع بحقوق الإنسان:

يبدو جلياً أن القيود التي فرضها اتفاق تريبس على وصول اللقاحات بأسعار معقولة وفي الوقت المناسب للبلدان النامية أعاق الوفاء بعدد من حقوق الإنسان مثل الحق في الحياة والحق في الصحة[٤٢]، ومن ثم فنحن بحاجة ألا نكرر مأساة وباء فيروس الإيدز، عندما أدى احتكار العلاجات المنقذة للحياة لحصول الناس في البلدان المتقدمة على الأدوية المضادة لفيروس الإيدز، بينما ترك ملايين الناس في الدول الفقيرة يموتون، على الرغم من توافر الأدوية المضادة للإيدز بأسعار معقولة[٤٣].

37-Economic and Social Council, Preparatory Committee of the International Conference on Trade and Employment, Committee V, (1946) E/PC/T/C. V/PV/9 8.

38- Ibid 9.

39- Isabel, (n 17)181-182.

40- Monica Thomas, 'To Waive or not to Waive: International Patent Protection and the Covid-19 Pandemic' (2022) 49(1) Legal Issues of Economic Integration 7,16-17.

41- Akshat, (n 5) 31.

42- Ibid 29.

43- 5 reasons a new proposal by India and South Africa could be a game changer in the COVID-19 response,<https://msfaccess.org/5-reasons-new-proposal-india-and-south-africa-could-be-gamechanger-covid-19-response> accessed 17/7/2021.

وقد أكدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها رقم ١٧ بشأن حق كل فرد في أن يفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على أي إنتاج علمي أو أدبي أو فني من تأليفه، الفقرة ١(ج) من المادة ١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أنه "ينبغي للدول الأطراف في العهد كفالة ألا تشكل النظم القانونية وغيرها من نظم حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على إنتاج علمي أو أدبي أو فني عائقاً لقدرتها على الامتثال لالتزاماتها الأساسية المتعلقة بالحق في الغذاء والصحة والتعليم والمشاركة في الحياة الثقافية والتمتع بفوائد التقدم العلمي وبتطبيقاته أو أي حق آخر مكرس في العهد، والملكية الفكرية في نهاية المطاف منتوج اجتماعي ولها وظيفة اجتماعية"[٤٤].

ثالثاً: الممارسات السابقة في منح الإعفاءات:

لا شك في أن عدم اعتبار جائحة كوفيد ١٩ ظرفاً استثنائياً سيتعارض مع الممارسة الواسعة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة والمتمثلة في التفسير الواسع والمتساهل لعبارة الظروف الاستثنائية، ومنح إعفاءات لظروف لا تصل لحدة وجسامة جائحة كوفيد ١٩[٤٥]، فصحيح أن بعض قرارات الإعفاء كانت تعالج حالات استثنائية أي تلك التي تتسبب بضائقة اقتصادية مؤقتة لبعض الدول الأعضاء ناتجة عن أزمة مالية أو كارثة طبيعية إلا أن قرارات إعفاء أخرى لم تكن كذلك[٤٦].

وعلى الرغم مما سبق بيانه من حجج إلا أن أكثر صعوبة تواجه مؤيدي طلب الإعفاء هو انتقال التركيز في المفاوضات من المشاق والأضرار والمصالح التي تتعلق بطالبي الإعفاء إلى المصالح الصناعية لشركات صناعة الأدوية، وهذا ما يخالف الممارسات السابقة بهذا الشأن، فمثلاً عندما تم منح إعفاء للفلبين من أجل السماح لها بفرض قيود استيراد كمية على واردات الأرز لحماية المزارعين المحليين، تم التركيز بالدرجة الأولى كسبب لمنح الإعفاء على الظرف الاستثنائي للفلبين واحتياجاتها التنموية وليس الضرر الذي سيلحقه الإعفاء بتجار الأرز في العالم، وبالمثل عندما تم منح الولايات المتحدة تمديد إعفاء بشأن القيود على واردات ومنتجات السكر، كان التركيز على تحديد ما إذا كانت الحاجة والمشكلة الفردية للأمة طالبة الإعفاء استثنائية بما يكفي لمنحها اعفاء من التزاماتها تجاه منظمة التجارة وليس الرغبة في مراعاة مصالح الشركات الصناعية المصدرة للسكر، أما في حالة طلب الإعفاء الخاص بكوفيد ١٩، فهناك اعتراف واسع بحقيقة أن الظروف السائدة في البلدان النامية مثل الهند وغيرها من البلدان الأقل نمواً مروعة واستثنائية، وهذا ما لم يتم التركيز عليه خلال المفاوضات المتعلقة بهذا الأمر، بل تم التركيز على المصالح الصناعية

٤٤- اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "التعليق العام رقم ١٧" (٢٠٠٥) الوثيقة E/C.12/GC/17 الفقرة ٣٥ ص٩.

45- Akshat, (n 5) 26.

46- Isabel, (n 17) 186.

لشركات الأدوية والتي يقع مقرها أساساً في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي.

ومن ثم فإن تركيز المفاوضات يجب أن يكون على المشقة التي تواجهها الدول رعاة اقتراح الإعفاء، وما إذا كانت الظروف الاستثنائية متوافرة في الإعفاء أم لا، وقدرة الإعفاء على معالجة هذه الظروف، لا أن تتركز المفاوضات على المصالح الصناعية للمعارضين، وأي تفسير غير ذلك، يتعارض مع الغاية من إدراج الإعفاء وطبيعته والغرض منه وممارسات تفسيره وتطبيقه. كما أن الدول التي ترعى طلب الإعفاء لا تطلب التفاوض من جديد لتعديل كامل اتفاق تريبس، بل أن تتم تلبية احتياجاتها الفردية في الظروف الاستثنائية التي يقوضها اتفاق تريبس، وإذا كان نطاق الإعفاء يجب ألا يمتد للدول المعارضة، فإنه بالمقابل يجب ألا تقوض مصالحها الصناعية وفاء الدول الراعية للاقتراح باحتياجاتها الفردية في ظل هذه الظروف الاستثنائية وتزيد مما تكابده من مصاعب[٤٧].

الفرع الثاني

عدم وجود أحكام قانونية في اتفاقيات منظمة التجارة تغني عن الإعفاء

لا يجوز اللجوء للإعفاء إلا لتبرير عدم الامتثال الذي لا يبرره أي حكم آخر من أحكام اتفاقيات منظمة التجارة، ويمكن تفسير هذا الشرط بطريقتين، وهما:

١- أنه لا يمكن منح الإعفاءات إلا للتدابير التي بدون الإعفاء ستشكل انتهاكاً لأحكام قانون منظمة التجارة.

٢- لا يمنح الإعفاء إلا للحالات التي لا تندرج ضمن الاستثناءات المنصوص عليها في اتفاقيات منظمة التجارة، ومن ثم لا يجوز منح إعفاء إذا كانت الحالة التي يسعى الإعفاء لحلها، معالجة في استثناء آخر[٤٨].

وتوافر هذا الشرط في طلب الإعفاء محل الدراسة لا يزال موضع خلاف وجدال بين الدول التي انقسمت لاتجاهين وهما:

أولاً: أحكام المرونة في اتفاق تريبس تفي بأغراض تعزيز الوصول للقاحات كوفيد ١٩:

ترى الدول المعارضة لطلب الإعفاء أن جوانب المرونة التي تضمنها اتفاق تريبس(وهذه الجوانب تسمح بعدم الامتثال لبعض قواعد حماية الملكية الفكرية في ظروف معينة) ولا سيما المادة ٣١ و٣١ مكرر مثل التراخيص الإلزامية والتراخيص الحكومية والاستيراد الموازي تغني عن اللجوء للإعفاء بما تتضمنه من ضمانات لحماية الصحة العامة وتعزيز الوصول للأدوية في أوقات

47- Akshat, (n 5) 36.
48- Isabel, (n 17)190.

الطوارئ[٤٩]، وقد ثبت في الماضي أن لهذه الجوانب دورًا فعالاً في خفض أسعار الأدوية من خلال تشجيع المنافسة وضمان الوصول العادل للمنتجات الطبية للجميع، فمثلاً أدى استخدام ماليزيا للتراخيص الإلزامية عام ٢٠٠٢ إلى تخفيض أسعار أدوية الأيدز بنسبة تصل ل٨٣ ٪، وعندما منحت تايلاند تراخيص إلزامية لخمس أدوية بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ انخفضت الأسعار بنسبة تصل إلى ٩٨٪[٥٠].

ثانياً: عدم كفاية أحكام المرونة في اتفاق تريبس في تعزيز الوصول للقاحات كوفيد ١٩:

ترد الدول الداعمة لطلب الإعفاء أن جوانب المرونة في اتفاق تريبس تواجه تحديات قانونية وإجرائية تجعلها غير كافية لمواجهة الوباء وضمان ما يكفي من اللقاحات وتوزيعها بشكل عادل، ولا سيما في البلدان النامية، مستندة للأسباب الآتية:

١- أ جوانب المرونة في اتفاق تريبس لم تصمم لمواجهة انتشار أوبئة عالمية، بل لمواجهة مواقف لا تتطلب سرعة بمواجهتها[٥١]، فمثلاً يتضمن إجراء الترخيص الإلزامي قيوداً إجرائية وإقليمية، وهي إجراءات معقدة وطويلة في سياق الحاجة الملحة التي فرضها الوباء، ولا سيما بالنظر إلى العدد الكبير من براءات اختراع اللقاحات التي يتوجب ترخيصها، فمثلاً الإخطار الذي قدمته بوليفيا أمام مجلس تريبس وتبدي فيه نيتها الاستفادة من المادة ٣١ مكرر لاستيراد اللقاحات المصنعة في كندا بموجب ترخيص إجباري[٥٢]، قد يستغرق تطبيقه سنوات عدة حتى يتم إنتاج اللقاحات لأغراض التصدير[٥٣].

٢- تواجه البلدان التي تلجأ لجوانب المرونة في اتفاق تريبس ضغوطاً دبلوماسية من شركائها التجاريين، فمثلاً يواصل تقرير إنفاذ حقوق الملكية الفكرية للاتحاد الأوربي إدانة وانتقاد الدول التي تطبق جوانب المرونة في اتفاق تريبس ويهدد بفرض عقوبات تجارية عليها[٥٤]. كما تعرضت العديد من البلدان بما في ذلك تشيلي وإندونيسيا وكولومبيا ومصر والهند وماليزيا وروسيا[٥٥]وتركيا وأوكرانيا والسلفادور لضغوط شديدة من شركات صناعة الأدوية وحكومات البلدان المتقدمة لمحاولتها وضع أحكام في قوانينها للسماح باستيراد الأدوية بموجب ترخيص

49- Akshat, (n 5) 36.
50- Bryan, (n 10) p.25.
51- Akshat, (n 5) 41.
٥٢- ماجد الجميل، 'دول تستغل المرونة في الملكية الفكرية لسد احتياجاتها من اللقاحات' <https://www.aleqt.com/2021/05/14/article_2093116.html> تاريخ الوصول 2021/12/6.
53- Akshat, (n 5) 40.
54- Ibid 40.
٥٥- مثلاً رفعت شركة (Gilead) المنتجة لدواء (Remdesivir) دعوى قضائية ضد روسيا عندما أصدرت ترخيصاً إلزامياً للدواء الذي أظهر نتائج واعدة لمعالجة كوفيد ١٩...انظر:
- Behrang Kianzad and Jakob Wested, ''No-one is Safe until everyone is Safe' – Patent Waiver, Compulsory Licensing and COVID-19' (2021) 5(2) European Pharmaceutical Law Review 71, 74.

إجباري أو حتى التفكير في الاستفادة من أوجه المرونة في اتفاق تريبس، ومن ثم فإن الإعفاء سيسمح للدول الأعضاء بالتصرف وفقاً لمصالحها ومصالح مواطنيها دون أن تخشى أن تتعرض لأي ضغوط خارجية[٥٦].

وكذلك عندما قامت بنغلادش وهي من الدول الأقل تقدماً ومعفاة من تطبيق أحكام اتفاق تريبس بإنتاج دواء (Remdesivir) وبكميات كبيرة حتى أصبحت قادرة على التصدير لبقية دول العالم بما فيها الهند (التي تعد صيدلية العالم) صادرت الجمارك الأمريكية حوالى ١٠٠ شحنة أدوية مقلدة أو مماثلة من دواء(Remdesivir) قادمة من بنغلادش والهند وفي طريقها إلى المكسيك[٥٧].

٣- إن كثيرًا من الدول تتجنب الإخلال بأحكام اتفاقية تريبس أو الاستفادة من جوانب المرونة فيها حتى ولو كان ذلك لحماية الصحة العامة فيها، لخشيتها من الإجراءات القانونية التي يمكن أن تتخذ ضدها أمام جهاز تسوية المنازعات في منظمة التجارة، وما يتبع ذلك من أضرار اقتصادية أو معنوية تضر بسمعتها[٥٨]، وخشية الدول من عدم الامتثال لمعايير حماية حقوق الملكية الفكرية لا يقتصر على القواعد التي وضعتها اتفاقية تريبس بل يمتد كذلك إلى عدم الامتثال لمعايير تريبس بلس الموجودة في البلدان المتقدمة ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، فمثلاً منح قانون التجارة الأمريكية للممثل التجاري للولايات المتحدة في منظمة التجارة العالمية سلطة اتخاذ إجراءات ضد البلدان التي فشلت في توفير حماية فعالة وكافية لحقوق الملكية الفكرية على الرغم من أنها قد تكون امتثلت لالتزامات اتفاق تريبس[٥٩].

٤-إن اعتماد الإعفاء يمكن أن يحفز شركات الأدوية وغيرها من الشركات الخاصة للمشاركة بفعالية أكبر في إصدار التراخيص الطوعية، فمثلاً أعلنت شركتا (AbbVie) ومودرنا على التوالي استعدادهما لعدم تطبيق براءات الاختراع على لقاحات كاليترا وكوفيد ١٩، كما أصدرت شركة جلعاد تراخيص طوعية غير حصرية لدواء (remdesivir)، وإضافة لذلك، تسعى شركات أخرى مثل استرازنيكا إلى العمل بكثافة في الدول النامية لزيادة الوصول العالمي للقاحات[٦٠]، إذ التزمت الشركة بمنح تراخيص طوعية للقاحها في البلدان النامية ووقعت اتفاقيات ترخيص مع العديد من منتجي الأدوية المماثلة لزيادة المعروض من اللقاحات في المستقبل، بما في ذلك

56- Bryan, (n 10)14.
57- Behrang and Jakob, (n 55) 75.
58- Peter K. Yu, 'A Critical Appraisal of the COVID-19 TRIPS Waiver' (17 Nov 2022) Texas A&M University School of Law Legal Studies Research Paper No. 21-32 <https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3945304> 5.
59- Peter, (n 58) 6.
60- ibid 6.

مع معهد سيروم في الهند وفيوكروز في البرازيل و(BioKangtai) في الصين، و(R-Pharm) في روسيا، ومثل هذه التراخيص ستتيح الإنتاج الضخم للقاحات المماثلة الرخيصة وتوفير أكثر من ملياري جرعة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بمجرد الموافقة على اللقاح للبيع في تلك البلدان[٦١].

وعلى ضوء الحجج السابقة، فإن اللجوء إلى خيار آخر غير الإعفاء يمثل خياراً طويلاً ومرهقاً ولا يمكن الاعتماد عليه في فترة الجائحة العالمية، حيث الحاجة ملحة لحلول سريعة وفعالة للاستفادة من التكنولوجيا القائمة والبناء عليها وإنتاج لقاحات بأسرع ما يمكن[٦٢].

الفرع الثالث

التوافق مع أهداف منظمة التجارة

مع أن الإعفاءات تتضمن تدابير تتعارض مع أحكام معينة من اتفاقيات قانون التجارة الدولية، إلا أنها ينبغي أن تتوافق مع أهداف ووظائف منظمة التجارة العالمية، أو حتى تسعى لتعزيزها، فمثلاً هدف إعفاء تريبس لعام ٢٠٠٣ إلى تشجيع إسهام حماية براءات الاختراع في الرفاه الاجتماعي، وهذا الهدف معترف به في المادة ٧ من اتفاق تريبس.

ويمكن أن نستدل على هذا الشرط ضمناً من مبدأ تفويض الاختصاص الذي يفرض على المنظمات الدولية أن تمارس عملها في حدود وظائفها ومهامتها، وإذ لم تتقيد بهذه القيود الوظيفية، فإن أعمالها تصبح معيبة بعيب تجاوز السلطة، ولا يمكن أن ترتب أي آثار قانونية[٦٣].

المطلب الثاني

الشروط الإجرائية لطلبات الإعفاء في قانون منظمة التجارة العالمية

تمر طلبات الإعفاء من لحظة تقديمها إلى حين اتخاذ المؤتمر الوزاري أو المجلس العام قراراً بشأنها بعدد من الخطوات والمراحل التي سنتناولها في الفروع الآتية.

الفرع الأول

تقديم طلب الإعفاء

وفقاً لأحكام المادة ٩ من اتفاق مراكش يحق لكل عضو في منظمة التجارة سواء كان من الدول النامية أم المتقدمة ويرغب في الاستفادة من إعفاء معين التقدم بطلب للإعفاء من أي التزام وارد في أي من اتفاقيات منظمة التجارة إما للمؤتمر الوزاري أو أحد المجالس المختصة المعنية بمسألة الإعفاء مثل مجلس اتفاق تريبس.

61- Bryan, (n 10) 21.
62- Akshat, (n 5) 42.
63- Isabel, (n 17) 194.

وقد حددت المادة الأولى من التفاهم المتعلق بالإعفاء من الالتزامات بموجب اتفاق الجات لعام ١٩٩٤ البيانات التي يجب أن تتوافر في طلب الإعفاء أو طلب تمديد الإعفاء، وهي بيان التدابير التي يعتزم العضو اتخاذها تطبيقاً للإعفاء، وأهداف السياسية التي يسعى لتحقيقها من ذلك الإعفاء[٦٤]، والأسباب التي تمنعه من تحقيق الأهداف سياسته بتدابير تتوافق مع التزاماته بموجب اتفاقيات الجات لعام ١٩٩٤[٦٥]، بالإضافة لذلك غالباً ما تتضمن طلبات الإعفاء مشروع قرار الإعفاء، كما أن هذه الطلبات كثيراً ما تتعدل لتشمل مزيداً من المعلومات التي يطالب بها الأعضاء الآخرون[٦٦].

وفي طلب الإعفاء محل الدراسة الذي قدمه رعاته لمجلس تريبس أورد مقدمو الطلب جميع البيانات المطلوبة أعلاه، وذلك وفق الآتي:

أولاً: التدابير المقترحة: طلب مقدمو طلب الإعفاء من مجلس تريبس أن يقدم توصية للمجلس العام للمنظمة من أجل الإعفاء من تطبيق وتنفيذ بعض التزامات اتفاق تريبس وهي الأحكام الواردة في الباب الثاني من الاتفاق وهي على التوالي القسم الأول المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها والقسم الرابع المتعلق بالتصاميمات الصناعية والقسم الخامس المتعلق ببراءات الاختراع والقسم السابع المتعلق بحماية المعلومات غير المعلن عنها، باعتبار أن الإعفاء من هذه الأحكام ضروري لعلاج كوفيد ١٩ واحتوائه والوقاية منه[٦٧].

ثانياً: أهداف الإعفاء: أدت القواعد الدولية لحماية الملكية الفكرية التي لا تسمح بإنتاج وتوريد لقاحات كوفيد ١٩ إلا من شركات الأدوية التي تملك براءات اختراع على هذه الابتكارات الطبية، لنقص كبير في المعروض من اللقاحات وتفاوت هائل في توزيعها بين الدول المتقدمة ومنخفضة الدخل[٦٨]، لذلك يهدف الإعفاء إلى ضمان ألا تشكل حقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وحقوق النشر والتأليف وحماية المعلومات غير المفصح عنها حواجز للوصول في الوقت المناسب للمنتجات الطبية بما فيها اللقاحات أو الأدوية أو توسيع عمليات البحث والتطوير والتوريد للمنتجات الطبية المعدة لمواجهة كوفيد ١٩[٦٩].

---

٦٤ – مثلاً حددت منغوليا في طلبها بشأن الإعفاء من تعهدها بإلغاء رسوم التصدير على الكشمير الخام، أهداف سياستها الوطنية من الإعفاء وهي: الحد من استهلاك المخدرات في المقام الأول وحماية البيئة في الدرجة الثانية...انظر:

- Isabel, (n 17) 199, footnote 141.

65- The Understanding in Respect of Waivers of Obligations under the GATT [1994] art 1.

66-- Isabel, (n 17) 200.

67- WTO, 'waiver from certain provisions of the TRIPS agreement for the prevention, containment and treatment of covid-19' (2 October 2020) Doc IP/C/W/669 Para 12.

68-Monica, (n 40) 8.

69- WTO, 'waiver from certain provisions of the TRIPS agreement for the prevention, containment and treatment of covid-19' (2 October 2020) Doc IP/C/W/669, Para 3.

وبالمقابل ترى الدول المعارضة للإعفاء أنه لا توجد أي أدلة ملموسة على أن حقوق الملكية الفكرية تضع حواجز أمام الوصول للقاحات وعلاجات كوفيد ١٩، كما أن الإعفاء غامض وواسع جداً ولا يدعمه أي دليل على أنه الوسيلة الفعالة لمواجهة كوفيد ١٩، فالعديد من المشاكل المتعلقة بنقص اللقاحات وغيرها من المنتجات والتقنيات الطبية اللازمة خلال جائحة كوفيد ١٩ كانت بسبب نقص القدرات التصنيعية، ونقص المواد الخام والتحديات اللوجستية والقصور في البنية التحتية للصحة العامة[٧٠]، لا بسبب قيود الملكية الفكرية.

ثالثاً: أسباب طلب الإعفاء: بين مقدمي طلب الإعفاء أن من بين الأسباب التي دفعتهم لطلب تعليق بعض التزامات اتفاق تريبس يتمثل فيما يأتي:

١- توجد عدد من التقارير التي تؤكد أن حقوق الملكية الفكرية تعرقل أو من المحتمل أن تعرقل توافر لقاحات كوفيد ١٩ في الوقت المناسب وبتكلفة يمكن تحملها من جميع البلدان التي تحتاجها[٧١]، وهذا ما يتناقض مع القيم والمصالح المعترف بها دولياً في معاهدات حقوق الإنسان وقرارات منظمة الصحة العالمية مثل حق الانسان في الصحة وما يتفرع عنه من حق الحصول على الأدوية بتكلفة ميسورة[٧٢]، فمثلاً أكد تقرير لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي في بداية عام ٢٠٢١ أن العديد من البلدان النامية لديها القدرة على إنتاج اللقاحات، إلا أن حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا المحدود تظل حواجز أمام بناء قدراتها الانتاجية المحلية[٧٣]. وعلى نفس المنوال، أكد تقرير لوكالة أسوشيتد برس عن وجود عدد من المصانع في الدول النامية التي يمكنها البدء بإنتاج ملايين اللقاحات من كوفيد ١٩ في غضون مهلة قصيرة نسبية إذا كانت لديهم المخططات والمعرفة الفنية اللازمة[٧٤]، إلا أن مبتكري لقاحات كوفيد ١٩ ما زالوا يحتكرون المعرفة والتقنية اللازمة لإنتاج اللقاحات[٧٥]، بدليل أن عددًا من الشركات في العالم مثل شركة Teva في إسرائيل وشركة Biolyse في كندا وشركة Bavarian Nordic وشركة Incepta

70- Peter (n 58) 7.

71- WTO, 'waiver from certain provisions of the TRIPS agreement for the prevention, containment and treatment of covid-19' (2 October 2020) Doc IP/C/W/669, Para 9.

72- Isabel, 'the Waiver Power of the WTO: Opening the WTO for Political Debate on the Reconciliation of Competing Interests' (15) 625.

73- OECD, 'Coronavirus (COVID-19) vaccines for developing countries: An equal shot at recovery' (2021) 3.

٧٤- قال صهيب صديقي أحد مالكي مصانع الأدوية في بنغلادش والمدير السابق للكمياء في شركة موديرنا لوكالة أسوشيتد برس أن مصنعه إذا نقلت إليه الخبرة والمشورة الفنية ومخططات انتاج اللقاح، فإنه قادر على انتاج اللقاحات في غضون ثلاث أو أربع أشهر على الأكثر...انظر:

- Maria Cheng and Lori Hinnant, 'Countries urge drug companies to share vaccine know-how' <https://apnews.com/article/drug-companies-called-share-vaccine-info-22d92afbc3ea9ed519be007f8887bcf6> accessed 4 July 2021.

75- ibid.

في بنغلاديش تقدمت بطلبات للتعاون مع مالكي براءات اختراع لقاحات كوفيد ١٩ إلا أنهم لم يتلقوا أي استجابة إيجابية منهم[٧٦].

٢-ما قد تواجهه بعض البلدان ولاسيما النامية من صعوبات مؤسساتية وقانونية عند استخدامها لجوانب المرونة في اتفاق تريبس، علماً أن هذه الصعوبات ستكون أكثر إرهاقاً وتعقيداً للبلدان ذات للقدرات التصنيعية غير الكافية أو المعدومة[٧٧].

الفرع الثاني

دراسة طلب الإعفاء

بين تقديم طلب الإعفاء وتبني قرار الإعفاء من المجلس العام أو من المؤتمر الوزاري، هناك مرحلة دراسة الإعفاء المقترح، حيث تتم دراسة المقترح من خلال مشاورات رسمية وغير رسمية بالإضافة لمشاورات ثنائية[٧٨]. ويؤخذ على هذه المرحلة عدم شفافيتها، بسبب عدم نشر محاضر الاجتماعات غير الرسمية[٧٩]، ولأن العديد من طلبات الإعفاء تخضع لمشاورات ثنائية لا متعددة الأطراف تتنازل فيها الدول طالبة الإعفاء عن بعض مطالبها مراعاةً للمصالح التجارية لبعض الدول الأعضاء[٨٠]. وعندما تنتهي المشاورات، ويحصل توافق آراء بشأن مشروع قرار الإعفاء، يتم تقديم المشروع للهيئة الأعلى حتى يصل للمجلس العام لاعتماده، وعادة لا تنظر الهيئة الأعلى بطلب الإعفاء من جديد، بل تتبع توصيات الهيئة الأدنى[٨١].

ويبدو أن دراسة طلب الإعفاء محل الدراسة والمفاوضات المتعلقة به ستكون صعبة وطويلة، وهذا ما عبرت عنه الممثلة التجارية للولايات المتحدة كاثرين تاي بقولها إن "المفاوضات ستستغرق وقتاً نظراً لاشتراط الإجماع في قرارات منظمة التجارة العالمية، إضافة للطبيعة المعقدة القضايا المطروحة"[٨٢].

ويعود السبب في صعوبة المفاوضات إلى عدد من العقبات التي تعترض التوصل لاتفاق بشأن الإعفاء، ومنها:

76- Hyo and others, (n 6) 2.

77- WTO, 'waiver from certain provisions of the TRIPS agreement for the prevention, containment and treatment of covid-19' (2 October 2020) Doc IP/C/W/669, Para 10.

78- Isabel, (n 17) 201.

٧٩- يفيد نشر محاضر المناقشات في ضبط مواقف الدول من طلبات الإعفاء، لأنها ستعلم أنما تتلفظ به سيتم نشره للعلن، وستكون مواقفها عرض للنقد والتقييم من خارج إطار منظمة التجارة...انظر:

- Isabel Feichtner, 'Subsidiarity in the World Trade Organization: The Promise of Waivers' (2016) 79(2) Law and Contemporary Problems 75, 96.

80- ibid 92-93.

81- Isabel, (n 17) 201.

82- Bryan Mercurio, 'The IP Waiver for COVID-19: Bad Policy, Bad Precedent' (2021) 52 International Review of Intellectual Property and Competition Law 983, 984.

١-الاختلاف بين الدول المؤيدة للإعفاء حول نطاق الإعفاء: إذ تدعم عدد من الدول مثل الهند وجنوب أفريقيا ومنظمة الصحة العالمية مبدأ أن يشمل الإعفاء جميع التقنيات الصحية المتعلقة بكوفيد ١٩ مثل أدوات الوقاية والتشخيص والعلاج، بينما تفضل دول أخرى مثل الولايات المتحدة ونيوزيلاندا أن يقتصر نطاق الإعفاء على اللقاحات فقط.

٢-وجود مقاومة قوية للإعفاء من البلدان ذات الصناعات الدوائية القوية والمؤثرة مثل سويسرا وكوريا الجنوبية واليابان وكندا وأستراليا ولا سيما إذا لم يقتصر نطاق الإعفاء على اللقاحات فقط.

٣-إن طلب الإعفاء حتى وإن تمت الموافقة عليه، فإن هناك مشكلات ماتزال تحتاج للحل مثل الأمور المتعلقة بالقدرة الانتاجية والتوزيع وإنتاج المواد الخام والمعدات المستخدمة في صناعة اللقاحات ونقلها.

٤-إن الإعفاء من الالتزام بحقوق الملكية الفكرية غير كافٍ لتوسيع نطاق انتاج وتوزيع لقاحات كوفيد ١٩، فنحن بحاجة لنقل تكنولوجيا ومعارف إضافية وجديدة للدول النامية، إذ يمكن لنقل هذه التقنيات والمعارف ذات الصلة بكوفيد ١٩ لأكبر عدد ممكن من الشركات تسريع عملية انتاج اللقاحات على نطاق واسع[٨٣].

ويمكن أن نستدل على صعوبة وتعقد المفاوضات أيضاً من تعدد وتنوع المشاريع التي طرحت أروقة منظمة التجارة، إذ تلا طلب الإعفاء الأولي المقدم من الهند وجنوب أفريقيا، قيام رعاة مشروع الإعفاء نفسه بعد اعتراضات وانتقادات وملاحظات من بعض الدول الأعضاء بتقديم نص منقح في ٢٥ أيار من عام ٢٠٢١ تضمن العناصر الآتية:

ا- يشمل نطاق الإعفاء جميع المنتجات والتقنيات الصحية بما في ذلك التشخيص والعلاجات واللقاحات والأجهزة الطبية ومعدات الحماية الشخصية وموادها ومكوناتها وطرق ووسائل تصنيعها للوقاية من كوفيد ١٩ أو علاجه أو احتوائه.

٢- تبلغ مدة سريان الإعفاء ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الموافقة على طلب الإعفاء على أن يخضع الإعفاء بعد نهاية مدته للمراجعة من المجلس العام لمنظمة التجارة للتأكد من أن الظروف الاستثنائية التي بررت منحه ما زالت موجودة[٨٤].

ورداً على طلب الإعفاء الأصلي، قدم الاتحاد الأوربي في ٤ حزيران من عام ٢٠٢١ بلاغاً إلى مجلس اتفاق تريبس أكد فيه أن اتفاق تريبس يمكن أن يسهم في توسيع الانتاج والوصول العادل

83- John Zarocostas, 'What next for a COVID-19 intellectual property waiver?' (May 22, 2021) 397 Lancet 11871, 1871-1872.

84- WTO, 'waiver from certain provisions of the TRIPS agreement for the prevention, containment and treatment of covid-19' (25 May 2021) Doc IP/C/W/669/Rev para 1-2.

للقاحات وعلاجات كوفيد ١٩ بسرعة، واقترح الاتحاد أن تتم الموافقة على مبادرة التجارة العالمية من أجل الوصول العادل للقاحات كوفيد ١٩ والتي تشمل العناصر الآتية: أ-تسهيل التجارة وضوابط قيود التصدير، ب- التوسع في الانتاج بما في ذلك من خلال تعهدات منتجي ومطوري اللقاحات، ج- توضيح وتسهيل جوانب المرونة لاتفاق تريبس المتعلقة بالتراخيص الإجبارية[٨٥]. كما أكد البلاغ على الدور الذي لعبته الملكية الفكرية في التطوير السريع لعدد من لقاحات كوفيد ١٩ الآمنة والفعالة بالإضافة للدور المهم الذي يمكن أن تلعبه في تمكين الوصول العادل للقاحات وعلاجات كوفيد ١٩[٨٦]. وأضاف البلاغ أيضاً دعم الاتحاد الأوربي لإصدار التراخيص الإجبارية سواء المعدة للإنتاج المحلي أو التصدير للبلدان التي تفتقر للقدرة التصنيعية باعتبار أن جائحة كوفيد ١٩ تشكل حالة طوارئ وطنية يمكن أن تبرر التنازل عن شرط التفاوض مع صاحب براءة الاقتراح[٨٧].

ولاحقاً لبلاغ الاتحاد الأوربي السابق، قدم الاتحاد أيضاً في ١٨ حزيران من عام ٢٠٢١ اقتراحاً لإصدار إعلان من المجلس العام لمنظمة التجارة بعنوان" إعلان المجلس العام بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة في ظروف انتشار الوباء" مؤكدًا في مشروع الإعلان على عدد من النقاط منها:

أ- ضمان أن يدعم نظام الملكية الفكرية جهود تعزيز إنتاج اللقاحات والأدوية وتوريدها.

ب- من الضروري في ظروف الوباء دعم إنتاج وتوريد اللقاحات والأدوية بأسعار معقولة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.

ج-تشكل الجائحة حالة طوارئ وطنية أو ظرفاً عاجلاً للغاية لأغراض إصدار ترخيص إجباري بما في ذلك الترخيص للتصدير بموجب اتفاق تريبس[٨٨].

وفي ١٥ آذار عام ٢٠٢٢ تم تسريب مسودة اتفاق بين الدول الرئيسية الداعمة للإعفاء والمعارضة له (وهي جنوب أفريقيا والهند والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي المعروفة بمجموعة الرباعية)، ولا يعرف ما إذا كان هذا الاتفاق نهائيًا وسيتم تقديمه للمجلس العام للموافقة عليه، وقد تعرض هذا الاتفاق لجملة من الانتقادات من منظمات المجتمع المدني لأنه لا يعفي من كافة قيود الملكية الفكرية، إذ يقتصر الإعفاء على براءات الاختراع فقط، ولا يشمل الأسرار التجارية والبيانات غير المكشوف عنها وحقوق النشر والتصميم الصناعي كما أن نطاق الإعفاء لا يمتد إلا للقاحات دون أن يشمل علاجات كوفيد ١٩ الأخرى وأدوات تشخيصه، كما أن الإعفاء لن تسفيد منه إلا البلدان

85- WTO, 'urgent trade policy responses to the covid-19 crisis: intellectual property, communication from the European union to the council for TRIPS' (4 June 2021) Doc IP/C/W/680 para 3-4.

86- ibid para 6.

87- ibid para 9.

88- WTO, 'Draft General Council Declaration On the Trips Agreement and Public Health in The Circumstances of a Pandemic, Communication from The European Union to The Council for TRIPS' (18 June 2021) Doc IP/C/W/681.

النامية التي صدرت أقل من ١٠٪ من مجمل اللقاحات العالمية عام ٢٠٢١، وهو ما يعني استثناء بلدان ذات قدرات تصنيعية هائلة مثل الصين والبرازيل من نطاق الإعفاء[٨٩].

ويبدو من طلب الإعفاء ومن المشروعات المضادة له أن هناك اتجاهين في مجلس اتفاق تريبس الأول تتزعمه الدول النامية وغالبية دول العالم ويرى أن اتفاق تريبس يشكل عائقاً أمام التوسع في إنتاج اللقاحات وتوزيعها وهذا ما يستدعي تعليق بعض أحكام هذا الاتفاق لمواجهة الظروف الاستثنائية التي تفرضها الجائحة، أما الاتجاه الثاني فتتزعمه دول الاتحاد الأوربي التي ترى أن جوانب المرونة في اتفاق تريبس قادرة على تعزيز التوسع في إنتاج وتوزيع اللقاحات، ومن ثم فلا حاجة للإعفاء من الالتزام بأحكام الاتفاق.

ومن جهة أخرى، فإن استمرار المفاوضات لأكثر من ٢٠ شهراً دون التوصل لاتفاق محدد، قد دفع البعض إلى القول بأن منظمة التجارة وهي منظمة قائمة على الإجماع (أي لا يمكن تغيير أي شيء ما لم يوافق جميع الأعضاء على التغيير أو بشكل أكثر دقة ما مالم يعترض أي عضو على التغيير) ليست هي المنتدى المناسب لمعالجة أزمة عالمية ملحة مثل جائحة كوفيد ١٩، بل إن منظمة الصحة العالمية هي الأنسب والأقدر للاستجابة السريعة لهذه الأزمة الصحية العالمية ولا سيما مع توجه المنظمة لإعداد معاهدة دولية جديدة للتأهب للأوبئة والاستجابة لها والتي ستسعى لضمان الوصول العالمي والعادل للحلول الطبية[٩٠].

الفرع الثالث

اتخاذ قرار الإعفاء

يتخذ قرار الإعفاء من حيث المبدأ من المؤتمر الوزاري، وهو الهيئة العليا لمنظمة التجارة، ويتألف من وزراء التجارة في جميع الدول الأعضاء ويجتمع مرة واحدة كل سنتين، إلا أنه ما بين دورات انعقاد المؤتمر يضطلع المجلس العام وهو الهيئة الأدنى سلطة مباشرةً، بعدد من وظائف المؤتمر بما فيها سلطة منح الإعفاءات، ويتألف المجلس العام من ممثلين عن الدول الأعضاء جميعاً، ويجتمع كلما دعت الضرورة وعملياً يجتمع مرة على الأقل شهرياً[٩١].

وتطبيقاً للممارسة المتبعة في منظمة التجارة ومن قبلها الجات ١٩٤٧ في عملية اتخاذ القرارات، يتخذ قرار الإعفاء من حيث المبدأ بتوافق الآراء، ولعل السبب في ذلك يعود أساساً إلى الرغبة في

89- Hyo Yoon Kang, 'Not Much of a Waiver: The Leaked Draft Text of the TRIPS Waiver Compromise' <https://verfassungsblog.de/not-much-of-a-waive> accessed 25/3/2022.

90 -Bryan Mercurio, Pratyush Nath Upreti, From 'Necessity to Flexibility: A Reflection on the Negotiations for a TRIPS Waiver for Covid-19 Vaccines and Treatments' (17 August 2022) World Trade Review 8-9.

91-Simon Lester, Bryan Mercurio and Arwel Davies, 'World trade law: text, materials, and commentary' (3rd edn, Hart Publishing 2018) 71.

تجنب المشكلات التي ينتجها التصويت بالأغلبية أو التصويت الموزون والرغبة في عدم إجبار أي عضو في منظمة التجارة على الالتزام بشيء لا يوافق عليه[٩٢]، وإذا تعذر التوصل إلى اتخاذ القرار بتوافق الآراء[٩٣]، يتم عرض قرار الإعفاء على التصويت، إذ يجب أن يحوز القرار على موافقة أغلبية ثلاثة أرباع الدول الأعضاء[٩٤].

وعملياً باستثناء أول ثمانية قرارات إعفاء تم اتخاذها في ظل منظمة التجارة العالمية بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء، فقد تم اعتماد الإعفاءات فيما بعد بتوافق الآراء، وفي الغالب من قبل المجلس العام الذي يتصرف بالنيابة عن المؤتمر الوزاري فيما بين دورات انعقاده، وهذا يتوافق مع إجراءات اتخاذ القرارات في المجلس العام الذي يتعين عليه السعي للتوصل لتوافق الآراء بشأن المسألة المعروضة، وفي حال تعذر ذلك، يعرض القرار المقترح على التصويت[٩٥].

وإذا كان من الصعب أن يحصل طلب الإعفاء محل الدراسة على إجماع الدول الأعضاء بسبب المعارضة القوية له من الاتحاد الأوربي وأستراليا والبرازيل وكندا واليابان والنرويج وسنغافورة وسويسرا وتايوان والمملكة المتحدة[٩٦]، إلا أن من المحتمل أن يحوز على موافقة أغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء مع حصوله على تأييد أكثر من ١٠٠ دولة من أصل ١٦٤ دولة عضو في منظمة التجارة العالمية، إضافةً لدعم عدد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود[٩٧]، ويبدو أن الحصول على هذه الأغلبية قد أصبح أقرب مع تغير موقف الولايات المتحدة المعارض للإعفاء، إذ أعلن الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن في ٥ أيار من

92- ibid 70.

٩٣-ينتقد البعض ممارسة اتخاذ القرارات بتوافق الآراء أو الإجماع، على أساس أن القرارات التي تتخذ عادة بالإجماع غالباً ما تكون دون المستوى المطلوب، فهي تمثل القاسم المشترك الأدنى للتوافق، كما قد تؤدي هذه الممارسة لتعطيل إصدار بعض القرارات أو البطء في اتخاذها، وفي بعض الأحيان قد يتم ممارسة الضغط على الأعضاء المعارضين حتى لا يعرقلوا اتخاذ القرارات بالإجماع...انظر:

- Simon Lester, Bryan and Arwel, (n 91) 74.

٩٤- اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية ١٩٩٤- المادة ٩ فقرة ٣.

95- Isabel, (n 79) 79

٩٦ -عدد من الدول التي عارضت اقتراح التنازل مثل سويسرا قامت بتخزين لقاحات تفيض عن حاجتها، وهذا ما فاقم من عدم المساواة في توزيع اللقاحات، وعرقل الجهود للوصول لبرامج تطعيم عالمية كافية...انظر:

- Katie Gallogly-Swan1, Rachel Thrasher and Özlem Ömer, 'Vaccinating the World Waiving Intellectual Property Rules on COVID-19 Products') Global Development Policy Center, Boston University, GEGI Policy Brief, 013, 03/2021) 4.

٩٧- قال المدير التنفيذي المشارك لحملة أطباء بلا حدود لتوفير الأدوية الأساسية الدكتور سيدني وونغ: "يجب ضمان أن تكون جميع الأدوات والتكنولوجيا الطبية الخاصة بفيروس كوفيد-١٩ منافع عامة عالمية حقيقية ومتحرّرة من العوائق التي تفرضها براءات الاختراع والملكيات الفكرية الأخرى. ندعو جميع الحكومات إلى تقديم الدعم العاجل واللازم لهذا الاقتراح الرائد الذي يُعطي الأولوية لحياة البشر لا لأرباح الشركات في هذا الوقت الحرج الذي تمر به الصحة العالمية".... انظر:

-منظمة أطباء بلا حدود، 'على الحكومات دعم اقتراح تعليق براءات الاختراع والممارسات الاحتكارية خلال جائحة كوفيد' <https://www.msf.org/ar/أطباء-بلا-حدود-تطالب-بتعليق-براءات-اختراع-أدوية-ولقاحات-كوفيد-١٩-خلال-الجائحة> تاريخ الوصول: ٢٠٢١/٧/١٠.

عام ٢٠٢١ أنه سيدعم المفاوضات بشأن الإعفاء من حقوق الملكية الفكرية للقاحات كوفيد ١٩ في منظمة التجارة[٩٨]، وقد يدفع هذا الموقف دولاً أخرى معارضة للإعفاء لتبني موقف الولايات المتحدة.

وعملياً، عندما تود دولة عضو تأييد أو معارضة قرار بالإعفاء، فإن هناك عاملين أساسيين يؤثران على الموقف الذي يمكن أن تتخذه، وهما:

أ- ما إذا كان الإعفاء سيؤثر على المصالح التجارية للدولة العضو، فمثلاً عندما طلبت المجموعة الاقتصادية الأوربية عام ١٩٦٩ الإعفاء من المادة ١ فقرة ١ من اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧ للسماح لها بتخفيض الرسوم الجمركية على بعض أنواع الحمضيات ذات المنشأ الإسباني والإسرائيلي، رفضت الولايات المتحدة بشدة الإعفاء بسبب الآثار التجارية السلبية على مصدري الحمضيات الآخرين، ما حدا بالمجموعة الاقتصادية الأوربية لسحب طلب الإعفاء في النهاية، ومع ذلك، فإن العضو قد يرتئي ألا يعارض الإعفاء على الرغم من أنه قد يؤثر عليه سلباً، إذا كان يأمل بالاستفادة بنفسه منه.

ب- ما إذا كان الإعفاء يشكك أو يتعارض مع قاعدة أو مبدأ يلقى تأييداً واسعاً من الدول الأعضاء.

ووفقاً لأحكام المادة ٩ الفقرة الرابعة من اتفاقية منظمة التجارة ينبغي أن يتضمن أي قرار اعفاء صادر عن المنظمة العناصر الآتية: أ-الظروف الاستثنائية التي بررت الإعفاء، ب-الشروط والأحكام الناظمة لتطبيق الإعفاء، ج-التاريخ الذي يجب أن ينتهي فيه الإعفاء[٩٩]، وجوب مراجعة الإعفاء سنوياً[١٠٠].

وهذه العناصر تم مراعاتها في مشروع قرار الإعفاء محل الدراسة، إذ بيّن مشروع القرار أن التهديد الذي يفرضه وباء كوفيد على صحة وسلامة البشر ورفاهيتهم والاضطراب الشديد الذي سببه انتشار الوباء على الاقتصاد والتجارة العالمية والأثر المدمر على سبل عيش الناس والحاجة

٩٨- يشكك المستشار بشأن السياسة والصحة في مركز الجنوب السيد (Germán Velásquez) بموقف الولايات المتحدة، ويرى أنها "تتعمد تأجيل وتأخير القضية، وتحاول إضعاف نص الاقتراح بالإعفاء"، ورغم التشكيك السابق، يعد موقف الولايات المتحدة في غاية الأهمية لسببين، الأول أن هذا الموقف يعد خروجاً عن قاعدة الدعم الطويل والمستمر ومن الحزبين لشركات صناعة الأدوية ، حيث ساهم هذا الدعم في وضع مسألة حقوق الملكية الفكرية على أجندة التجارة الدولية لعقود عدة، أما السبب الثاني فهو أن هذا الموقف يرسل إشارة قوية من الولايات المتحدة أنها لا تعارض تنازل الدول الأخرى عن حماية براءات الاختراع الخاصة باللقاحات ... انظر:

- John Zarocostas, (n 83) 1871-1872.
- Bryan, (n 10) 984.

٩٩ - الهدف الرئيسي من تحديد مدة الإعفاء هو منع الإعفاءات التي تقنن الامتيازات للدول الأعضاء الأقوياء بشكل دائم، كما فعل الإعفاء الزراعي الذي مُنح للولايات المتحدة بموجب اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧ ومنحها سلطة واسعة لاتخاذ بعض التدابير الحمائية.... انظر:

- Isabel, (n 17) 62.

100- ibid 60.

للحصول على منتجات وتقنيات صحية عالية الجودة وآمنة وفعالة وبأسعار معقولة للجميع دون عوائق وفي الوقت المناسب من أجل استجابة سريعة وفعالة لوباء كوفيد ١٩ تؤكد وجود ظروف استثنائية تبرر الإعفاء من الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق تريبس ولا سيما الالتزامات الواردة في الأقسام ١ و٤ و٥ و ٧ من الجزء الثاني من اتفاق تريبس.

وأكد المشروع أيضاً أن مدة الإعفاء ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الموافقة عليه من المجلس العام، وبعد انتهاء هذه الفترة، يراجع المجلس العام الإعفاء للتأكد من وجود الظروف الاستثنائية التي بررت منحه، وفي حال لم تعد هذه الظروف قائمة، يقرر المجلس انهاء الإعفاء، كما نص المشروع على وجوب المراجعة السنوية للإعفاء تطبيقاً لأحكام الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية[١٠١].

المبحث الثالث

الأحكام القانونية الناظمة لقرارات الإعفاء

على فرض أن المؤتمر أو المجلس العام لمنظمة التجارة وافق على طلب الإعفاء من التزامات معينة في اتفاق تريبس، واتخذ قرار الإعفاء لمواجهة كوفيد ١٩ واحتوائه، فما هي الأحكام الناظمة لهذا القرار سواء فيما يتعلق بالطبيعة القانونية لقرار الإعفاء وآثاره والرقابة عليه وإنهائه، هذه المسائل سنسعى للإجابة عنها في الفروع التالية.

المطلب الأول

الطبيعة القانونية لقرارات الإعفاء

يمكن أن نستدل على الطبيعة القانونية لقرار الإعفاء المقترح من السمات والخصائص التي تتمتع بها قرارات الإعفاء عموماً وهي:

أ- توصف قرارات الإعفاء المتخذة من منظمة التجارة العالمية بأنها قانون ثانوي، وذلك يعني أنه قانون بمرتبة أدنى من قانون المعاهدات الذي يوصف بأنه قانون أساسي، بحيث أن القانون الثانوي يجب أن يتوافق مع القانون الأساسي ويخضع له وإلا اعتبر بمثابة عمل غير قانوني، كما أن المنظمة لا تستطيع تبني هذا القانون إلا إذا كانت لديها سلطة للقيام بذلك[١٠٢].

ب- قرار الإعفاء المقترح ذو طابع جماعي: ويعني ذلك أن القرار المقترح سيعلق التزامات عدد من الدول الأعضاء التي تتحمل التزامات مرهقة بسبب ظروف استثنائية معينة تمر بها، وفي تاريخ منظمة التجارة تم تبني عدد من قرارات الإعفاء الجماعية لصالح الدول النامية التي كانت

101- WTO, 'waiver from certain provisions of the TRIPS agreement for the prevention, containment and treatment of covid-19' (25 May 2021) Doc IP/C/W/669/Rev.

102- Isabel, (n 17) 164.

ترى أن اتفاقيات منظمة التجارة لا تراعي بصورة كافية احتياجاتها التنموية، وكان من بينها بعض القرارات التي علقت نفاذ أحكام اتفاق تريبس ولا سيما ما يتعلق بالصناعات الدوائية[١٠٣].

ج- قرارات الإعفاء ذات طبيعة استثنائية تهدف لمعالجة المواقف المؤقتة الملحة التي تحول دون امتثال الدول الأعضاء لالتزامات معينة، وقد أكد على هذه الطبيعة مندوب الولايات المتحدة لمؤتمر لندن التحضيري لمنظمة التجارة الدولية الذي أكد أن سلطة الإعفاء تغطي الحالات ذات الطبيعة الاستثنائية وتسبب مشقة خاصة لعضو معين[١٠٤].

والدول التي تقدمت بطلب الإعفاء المقترح لا تنكر هذا الأمر، بدليل أنها أكدت في مشروع الإعفاء الأول أن اقتراح الإعفاء محدود زمنياً بالفترة التي يتم فيها التطعيم على نطاق واسع عالمياً، وبصورة تكون فيها غالبية سكان العالم قد طورت مناعة ضد الوباء[١٠٥]، وقد تم تحديد هذه الفترة من حيث المبدأ بمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الموافقة على الإعفاء، وبعد انتهاء هذه الفترة ينظر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، فيما إذا كانت الظروف الاستثنائية التي بررت الإعفاء ما تزال موجودة، وإذا وجد المجلس أن هذه الظروف لم تعد قائمة، يقرر تحديد تاريخ إنهاء مفعول الإعفاء[١٠٦].

د-إن الغاية من طلب الإعفاء محل الدارسة هو تعليق التزامات معينة من اتفاقيات منظمة التجارة للسماح للدول الأعضاء بالامتثال لأحكام نظام قانوني آخر (وهذا النظام في دراستنا هو القانون الدولي لحقوق الإنسان ولا سيما حق الإنسان في الصحة وما يتفرع عنه من حق الحصول على الأدوية بتكلفة محمولة وفي الوقت المناسب)، ويبدو جلياً أن هذا النوع من الإعفاءات يسعى لتحقيق هدفين أساسيين وهما: أ-يسهم اعتماد هذه الإعفاءات في تعزيز التعاون الفعال بين قانون المنظمة العالمية والأنظمة القانونية الدولية الأخرى، ب- يُمكن تبني هذه الإعفاءات من معالجة تنازع القواعد المحتمل بسبب وجود أهداف متضاربة لكل نظام قانوني، ويتم حل هذا التنازع من خلال الحد من سلطة قواعد منظمة التجارة لصالح النظام القانوني الدولي الآخر[١٠٧].

103- Akshat, (n 5) 26.

104- Isabel, 'the Waiver Power of the WTO: Opening the WTO for Political Debate on the Reconciliation of Competing Interests' (15) 620.

105- WTO, 'waiver from certain provisions of the TRIPS agreement for the prevention, containment and treatment of covid-19' (2 October 2020) Doc IP/C/W/669 Para 13.

106- WTO, 'waiver from certain provisions of the TRIPS agreement for the prevention, containment and treatment of covid-19' (25 May 2021) Doc IP/C/W/669/Rev para 2.

107- Isabel, (n 17)158.

المطلب الثاني

الآثار القانونية لقرارات الإعفاء

يتمثل الأثر المباشر لقرار الإعفاء في تعليق التزام قانوني معين ومن ثم تحرير المستفيد من الإعفاء قانوناً من الامتثال لهذا الالتزام، إذ يأتي قرار الإعفاء ليبرر ويشرعن التدابير المخالفة للالتزام المعلق[١٠٨]، ولكن تعليق الالتزام القانوني مؤقت ومرهون باستمرار الظروف الاستثنائية، بحيث إذا انتهت الظروف الاستثنائية وعادت الأحوال إلى طبيعتها، عادت الدول المستفيدة للامتثال للالتزام المعلق[١٠٩].

وقد أكد على هذا الأثر المادة ٦ من مشروع قرار طلب الإعفاء عندما نصت على أنه: "لا يجوز للدول الأعضاء الطعن بأي تدابير يتم اتخاذها بما يتوافق مع أحكام الإعفاء الواردة في هذا القرار "الاقتراح" بموجب الفقرتين ١ ب و١ ج من المادة ٢٣ من اتفاقية الجات لعام ١٩٩٤ أو من خلال آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة"[١١٠].

ويبدو من هذا النص أن الدول التي تنتهك وتتهرب من التزامات اتفاق تريبس المعلقة بموجب الإعفاء المقترح ستكون بمأمن من النزاعات التجارية والشكاوى والطعون التي تقدم ضدها أمام هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية[١١١]، فصحيح أن اللقاحات وغيرها من العلاجات الأخرى التي تم تطويرها لمكافحة كوفيد ١٩ تتمتع بحماية براءات الاختراع بموجب اتفاق تريبس والتي تعني أن لأصحاب براءات الاختراع الحق الحصري في تصنيع وبيع واستخدام اللقاحات أو الأدوية طيلة مدة حماية براءة الاختراع الكاملة والتي تبلغ ٢٠ عاماً من تاريخ تسجيل براءة الاختراع[١١٢]، إلا أن تطبيق وإقرار الإعفاء المقترح سيسمح للدول أن تنتج وتستخدم وتبيع وتستورد جميع المنتجات الطبية اللازمة لمواجهة كوفيد ١٩ دون حاجة لإذن مالكي براءات اختراع اللقاحات أو ترخيصهم أو التفاوض معهم ودون خشية من انتهاك حقوق الملكية الفكرية[١١٣]، فالإعفاء سيمنح للدول رخصة في ألا تلتزم مؤقتاً بمنح او انفاذ أو حماية براءات الاختراع وحقوق

108- ibid 169.

109- ibid 183.

110- WTO, 'waiver from certain provisions of the TRIPS agreement for the prevention, containment and treatment of covid-19' (25 May 2021) Doc IP/C/W/669/Rev para 6.

111- Prabhash Ranjan, 'Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights Waiver at the World Trade Organization: A BIT of a Challenge' (21 Nov 2022) <https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3888980> 4-5.

112- Prabhash Ranjan, 'The Case for Waiving Intellectual Property Protection for Covid-19 Vaccines' (Observer Research Foundation, Issue Brief, No. 456, April 2021) 4.

113- Patrick Ageh Agejoh, 'Temporary Waiver of Patent Rights in Public Health Emergencies: Inadequacy of Provisions during the COVID-19 Crisis' (15 Jul 2022) The African Review 8.

الملكية الفكرية الأخرى لأدوية ولقاحات كوفيد ١٩ وغيرها من العلاجات[١١٤].

ومن جهة أخرى، فإن الدول التي ترغب في الاستفادة من الإعفاء محل الدراسة يتوجب عليها أيضاً أن تقوم بإجراء تعديلات مناسبة على قوانين ولوائح الملكية الفكرية الخاصة بها للاستفادة من مزايا الإعفاء، فمثلاً قد تسن هذه البلدان تدابير تنظيمية تنص على عدم إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الوطنية على المنتجات الطبية الضرورية لمواجهة كوفيد ١٩ خلال فترة سريان الإعفاء المقترح[١١٥].

المطلب الثالث

مراجعة الإعفاءات

تخضع قرارات الإعفاء التي تتجاوز مدتها أكثر من عام للاستعراض والمراجعة من المؤتمر الوزاري أو المجلس العام الذي يتصرف بالنيابة عنه، وتستطيع هذه الهيئات أن تمدد أو تعدل أو تلغي قرارات الإعفاء، وأثناء عملية المراجعة يتأكد المؤتمر الوزاري أو المجلس العام ما إذا كانت الظروف الاستثنائية التي بررت الإعفاء ما تزال موجودة، وما إذا كانت أحكام وشروط الإعفاء تم الامتثال لها، وبشكل عام النظر في جميع القضايا المتعلقة بتطبيق الإعفاء وتنفيذه[١١٦].

وعملياً لم تكن المراجعة السنوية للإعفاءات إلا مجرد إجراء شكلي، وهي لا تزيد عن كون المجلس العام للمنظمة يأخذ علماً بالإعفاءات القائمة[١١٧].

وإضافة للآليات السياسية للرقابة على الإعفاءات، هناك آليات قانونية متاحة أيضاً لضمان عدم إساءة الدول الأعضاء للإعفاءات الممنوحة، إذ يمكن للدول الأعضاء اللجوء لهيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية عندما تسعى إحدى الدول الأعضاء للاعتماد على الإعفاء من أجل تبرير انتهاك قواعد منظمة التجارة ولا سيما من خلال عدم مراعاة شروط وأحكام الإعفاء ونطاقه[١١٨].

والملاحظ أن مشروع قرار الإعفاء محل الدراسة تضمن وجوب مراجعته بصورة شاملة بعد ثلاث سنوات من إقراره من منظمة التجارة، وأيضاً على وجوب المراجعة السنوية وفقاً لما تتطلبه المادة٩,٤ من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة للتأكد ما إذا كانت الأطراف المستفيدة من الإعفاء قد التزمت بشروط وأحكام منح الإعفاء وما إذا كان الإعفاء قد حقق أهدافه والغاية من منحه.

114- Prabhash, 'The Case for Waiving Intellectual Property Protection for Covid-19 Vaccines' (112) 4.
115- Prabhash Ranjan, 'Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights Waiver at the World Trade Organization: A BIT of a Challenge' (2022) 56(3) Journal of World Trade 523, 525.
116- Isabel, (n 17) 247-248.
117- ibid 62.
118- James Harrison, 'Legal and Political Oversight of WTO Waivers' (June 2008) 11(2) Journal of International Economic Law 411, 415.

المطلب الرابع

إنهاء قرار الإعفاء

كانت اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧ تسمح بالإعفاء من أي التزام بموجب الاتفاقية، دون أن تشترط أن يتضمن قرار الإعفاء تاريخ إنهائه أو أي مراجعة سنوية له، لذلك فإنه كثيرًا ما كانت مسألة الوقت الذي يتم فيه إنهاء الإعفاءات مسألة خلافية بين أطراف اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧[١١٩]، اما اتفاقية منظمة التجارة فقد تطلبت في الفقرة ٤ من المادة التاسعة أن ينص قرار الإعفاء على التاريخ الذي ينتهي فيه الإعفاء ولذلك لضمان عدم منح امتيازات دائمة لبعض الأعضاء باسم الإعفاءات.

وإذا أردنا تحديد مدى التزام مقدمي طلب الإعفاء بهذا الشرط، فإنه يمكن القول إن مقدمي الطلب في مشروعهم الأولي لم يحددوا مدة معينة لإنهاء قرار الإعفاء١٢٠، بل طالبوا أن يستمر الإعفاء إلى المدى الذي يتم فيه التطعيم على نطاق واسع عالمياً، ويطور غالبية سكان العالم مناعة ضد الوباء (أي حتى تتحقق مناعة القطيع)[١٢١]، ولكن بعد معارضة حادة من الدول الغربية، اقترح مقدمو الطلب في مشروعهم المنقح تحديد فترة الإعفاء من حيث المبدأ بمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الموافقة على الإعفاء من المجلس العام، وبعد نهاية هذه الفترة، ينظر المجلس العام فيما إذا كانت الظروف الاستثنائية التي بررت الإعفاء ما تزال موجودة، وإذا وجد المجلس أن هذه الظروف لم تعد قائمة، يقرر تحديد تاريخ إنهاء مفعول الإعفاء[١٢٢].

وما يفسر ميل رعاة مقترح الإعفاء إلى تحديد مدى زمني قصير للإعفاء هو الرغبة في تهدئة مخاوف بعض الدول التي رأت أن للإعفاء نتائج سلبية عكسية على الصحة العامة نفسها، إذ إن من شأن الإعفاء أن يثني مالكي حقوق الملكية الفكرية عن الاستثمار في الابتكار، وبذلم يعيق اكتشاف وتطوير المعرفة للمنتجات والتقنيات الجديدة، فعدم وجود مكاسب مالية لمالكي الملكية الفكرية سيخفض بشكل كبير من استثماراتهم في مجال أنشطة البحث والتطوير التي كانت أساسية لابتكار لقاحات كوفيد ١٩، ومن ثم سيؤدي إلى إعاقة وتأخير الابتكارات في قطاع الأدوية، ولكن رد عليهم دعاة الإعفاء بأن المقترح هو إجراء مؤقت زمنياً للتعامل مع جائحة عالمية غير

119- Feichtner, 'Understanding in Respect of Waivers of Obligations under the General Agreement on Tariffs and Trade 1994' (22) 257.

١٢٠- يمكن أن نفسر عدم تحديد مدة الإعفاء في ذلك الوقت إلى عدم ابتكار لقاح لعلاج كوفيد ١٩ والوقاية منه، ما يمنع من معرفة المدة اللازمة لمواجهة المرض والسيطرة عليه.. انظر:

- Peter (n 58) 4.

121- WTO, 'waiver from certain provisions of the TRIPS agreement for the prevention, containment and treatment of covid-19' (2 October 2020) Doc IP/C/W/669 13.

122- WTO, 'waiver from certain provisions of the TRIPS agreement for the prevention, containment and treatment of covid-19' (25 May 2021) Doc IP/C/W/669/Rev para 2.

مسبوقة ولن يعطل نظام الملكية الفكرية بصورة دائمة[١٢٣].

النتائج والتوصيات

بعد أن عالجنا في هذه الدراسة الأحكام القانونية الناظمة للإعفاء من الالتزامات في ضوء قانون وممارسات منظمة التجارة العالمية مع التركيز بصفة خاصة على طلب الإعفاء الذي تقدمت به الهند وجنوب أفريقيا لتعليق أحكام اتفاق تريبس في سياق مواجهة كوفيد ١٩، فقد انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات التي لابد منها لبناء نظام قانوني متكامل يحكم أي إعفاء من الالتزامات تتقدم به دولة أو مجموعة من الدول الأعضاء بمنظمة التجارة بسبب ظروف استثنائية وشاقة تواجهها.

أولاً: النتائج:

تتلخص أبرز النتائج التي وصلنا إليها في هذه الدراسة في ما يأتي:

١. تقوم فلسفة سلطة الإعفاء المنصوص عليه في المادة التاسعة من اتفاق إنشاء منظمة التجارة على أساس أن بعض المواقف الصعبة قد تتطلب من دولة أو مجموعة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة ألا تحترم أو تتقيد ببعض قواعد المنظمة فترة مؤقتة من الزمان، ومع ذلك، فإن سطلة الإعفاء يجب ممارستها بحذر حتى لا تكون طريقاً سهلاً لبلد أو مجموعة من البلدان للتهرب أو التحايل على التزاماتها تجاه منظمة التجارة[١٢٤].

٢. لابد من التأكيد على أن الهدف من الإعفاء المقترح ليس تقويض نظام الملكية الفكرية، بقدر ما هو محاولة لإعادة التوازن بين مسؤولية الدولة في حماية وتعزيز الصحة العامة والتزامها بحماية حقوق الملكية الفكرية وتشجيع الإبداع والابتكار.

٣. من المؤكد أن مقاومة عدد من الدول المتقدمة لمقترح الإعفاء لا يعود إلى رغبتها في تشجيع الابتكار وخلق الحوافز لاختراع مزيد من الأدوية والعلاجات بقدر ما يعود إلى رغبتها في الدفاع عن مصالح كبرى شركات الأدوية التي يقع غالبية مقراتها على أراضيها.

٤. إذا كان مبرر منح براءات الاختراع على الأدوية يستند إلى التحفيز على ابتكار الأدوية المنقذة للحياة، فإن شرعية نظام الملكية الفكرية والابتكار الصيدلي عموماً يقوم على القدرة على الوصول والتوزيع العادل والمتساوي لهذه الأدوية[١٢٥].

123- Boniface Chimpango, 'Vaccine nationalism and equitable access to COVID-19 pharmaceuticals: TRIPS Agreement under trial (again)' (2021) 20 (3) Journal of International Trade Law and Policy 166, 177.

124-Patrick, (n 113) p.8.

125- Behrang and Jakob, (n 55) 91.

٥. تتطلب مواجهة جائحة كوفيد ١٩ اتخاذ قرارات وتدابير صارمة تقوم على اعتبارات حماية الصحة العامة لا على أساس الاعتبارات السياسية والتجارية التي يمكن أن تطيل معاناة الكثيرين، فنحن بحاجة للاعتراف بأن نظام حماية حقوق الملكية الفكرية الحالي معيب وبحاجة لإصلاح عاجل حتى يكون قادراً على مواجهة أي تحديات تواجهنا في المستقبل وليس مواجهة هذه الجائحة فقط [١٢٦]

٦. إن تعليق العمل مؤقتاً بأحكام اتفاقية تريبس هو إجراء ضروري ومتناسب لإزالة العوائق التي تضعها قواعد الملكية الفكرية أمام الاستجابة الفعالة والمتكاملة لوباء كوفيد ١٩، بحيث يسمح التعليق للمزيد من الشركات بأن تنتج لقاحات كوفيد ١٩ أو غيرها من التقنيات الصحية دون الخوف من أن تنتهك حقوق الملكية الفكرية للشركات الأخرى وما يصاحب ذلك من تهديد برفع دعاوى أمام القضاء[١٢٧].

٧. إن النقاش الحالي بشأن الإعفاء من اتفاق تريبس في سياق جائحة كوفيد ١٩، ما هو إلا جزء من نقاش أوسع حول كيفية معالجة التوتر الحاصل بين الحق في الصحة كحق أساسي من حقوق الإنسان وما يتضمنه من حق الوصول للأدوية المنقذة للحياة بتكلفة معقولة، وحقوق الملكية الفكرية للأدوية والمنتجات الطبية وتشجيع الابتكار.

٨. من الواضح أن جائحة كوفيد ١٩ التي سببت أكبر أزمة صحية منذ المائة سنة الماضية وتسببت باضطراب اقتصادي واجتماعي غير مسبوق تشكل ظرفاً استثنائياً على النحو المحدد في المادة التاسعة من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، ومن ثم فإن على الدول مع استمرار تفشي الوباء أن توجد طرق مبتكرة لزيادة إنتاج اللقاحات وضمان توزيعها في الوقت المناسب وبأسعار معقولة، ويبدو الامتثال لأحكام اتفاق تريبس خيارًا غير عملي، لذلك يبدو واقعياً أن يتم الإعفاء بصورة جماعية من الالتزامات التي يفرضها الاتفاق، حتى يتمكن من لديه قدرات تصنيع من إنتاج لقاحات كوفيد ١٩ وتصديرها لتلك الدول التي تفتقر لتلك القدرة على التصنيع، دون الخوف من المحاسبة أمام منظمة التجارة أو التعرض لأي عقوبات تجارية[١٢٨].

٩. إن طلب الإعفاء إذا تم اعتماده، سيعالج بسرعة جميع حواجز الملكية الفكرية ذات الصلة، ويرفع كافة القيود القانونية أمام التعاون وتطوير اللقاحات وإنتاجها والإمداد بها، وهذا ما سيحقق وفرة في الإنتاج وزيادة في العرض، وذلك سيساهم في انخفاض كبير للأسعار والوصول

126- Mohammed El Said, 'Radical Approaches during Unusual Circumstances: Intellectual Property Regulation and the COVID-19 Dilemma' (2020) 63 Development, 209, 216.

127-Siva Thambisetty and others, 'The TRIPS Intellectual Property Waiver Proposal: Creating the Right Incentives in Patent Law and Politics to end the COVID 19 Pandemic' (London School of Economics and Political Science 2021 2.

128- Prabhash Ranjan, 'The Case for Waiving Intellectual Property Protection for Covid-19 Vaccines' (n 112) 7.

للقاحات بالوقت المناسب وبأسعار معقولة[١٢٩].

١٠. على الرغم من أن الإعفاء من قيود حماية حقوق الملكية الفكرية سيسمح بوصول البلدان النامية بصورة أفضل للقاحات كوفيد ١٩ إلا أن هناك عقبات أخرى لابد من التغلب عليها أيضاً مثل نقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرات والافصاح عن البيانات السرية، والاستثمار في قدرات الإنتاج والمواد الأولية اللازمة.

١١. على الرغم من أن الإعفاء سيحرم مبتكري اللقاحات من بعض عوائد احتكار إنتاج وتسويق وتوزيع اللقاحات، إلا أنه لن يضر الابتكار على المدى الطويل بسبب التمويل العام الضخم الذي وجه للبحث والتطوير في مجال اللقاحات، مما قلل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها شركات صناعة الأدوية، ومع ذلك فإن الإعفاء يعد خطوة مهمة في زيادة إنتاج وتوزيع اللقاحات.

١٢. إن الهدف الأساس للإعفاء هو التوزيع العادل والمتسارع للقاحات، وتحقيق هذا الهدف لن يسهم فقط في حفظ الأرواح والأموال بل سيكسب الاقتصاد العالمي مزيدًا من العوائد المالية نتيجة التعافي الاقتصادي المبكر، إذ تشير تقديرات صندوق النقد الدولي أن الاقتصادات المتقدمة ستكسب أكثر من ١ تريليون دولار من العائدات الإضافية من التعافي الاقتصادي الذي سيتحقق من خلال التطعيم العالمي المتسارع[١٣٠].

١٣. إن دعم الإعفاء سيسهم في تطعيم أوسع وأسرع وأرخص، وقدرة أكبر على مواجهة أي أوبئة مستقبلية، ويعطي ثقة أكبر بالمؤسسات الدولية ولا سيما منظمة التجارة العالمية، ويبين مدى التضامن بين الدول من أجل صحة ومستقبل البشرية، أما الفشل في تمرير الإعفاء، فلن يفيد إلا شركات الأدوية وسيطيل أمد الوباء بما يحمله من سلالات جديدة قد تكون أكثر عدوى ومقاومة للقاحات، إضافة للأضرار المدمرة على الاقتصاد وعلى الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أو معالجة المشكلات البيئية العالمية الخطيرة[١٣١].

١٤. إن طلب الإعفاء حتى إن لم يكتب له النجاح الكافي إلا أن التهديد بالتنازل عن حقوق الملكية الفكرية بشأن أدوات مواجهة كوفيد ١٩، قد يسهم في تخفيض أسعار اللقاحات والعلاجات وأدوات التشخيص، وقد يدفع مبتكري اللقاحات إلى زيادة الإنتاج، وتكثيف جهودهم لترخيص تكنولوجيا إنتاج اللقاحات طوعياً ونقلها وتوسيع دائرة التصنيع، وهذا بالضبط ما يحتاجإليه العالم في الوقت الراهن[١٣٢].

129- Akshat, (n 5) 40.

١٣٠- غوردون براون وآخرون، 'مجموعة السبع مطالبة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتطعيم العالم'
<https://www.project-syndicate.org/commentary/g7-must-finance-equitable-global-covid19-vaccine-access-by-gordon-brown-et-al-2021-04/arabic > تاريخ الوصول ٤ أغسطس ٢٠٢١.

131-Katie, Rachel and Özlem, (n 96) 8.

132- Bryan, (n 82) 984.

ثانياً: التوصيات:

لابد بد لنا من القول بعد نهاية هذه الدراسة أنه إذ كان الهدف من حماية حقوق الملكية الفكرية للمنتجات الطبية تشجيع الابتكار الطبي لحفظ الأرواح وحماية المجتمع لا تحقيق الربح ورعاية المصالح التجارية الخاصة لشركات الأدوية، فإن ذلك يتطلب من الدول وغيرها من الفاعلين اتخاذ إجراءات لبناء نظام للملكية الفكرية أكثر عدالة وأكثر قدرة على تيسير الوصول بتكلفة محتملة وفي الوقت المناسب للمنتجات الطبية للجميع دون الأخذ بالاعتبار القدرة على الدفع، ومن هذه الإجراءات مايأتي:

١- لا شك أن الإعفاء المؤقت من حماية حقوق الملكية الفكرية ليس حلاً وحيداً وكافياً لتعزيز الوصول العالمي للقاحات كوفيد وغيرها من أدوات مواجهته، بل لابد من تدعيمه بعدد من الوسائل التي تعزز هذه الوصول، ومنها:

آ- على المدى القصير: زيادة مشاركة البلدان مرتفعة الدخل في ضمان الوصول العالمي للقاحات كوفيد ١٩ ومعدات الحماية الشخصية وأجهزة الاختبار و الأدوية سواء من خلال التبرعات أو دعم مبادرات منظمة الصحة العالمية مثل مرفق كوفاكس.

ب- على المدى الطويل: هناك حاجة لتعزيز القدرة الابتكارية الوطنية للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل لزيادة قدرتها على مواجهة التحديات الصحية المحلية أو العالمية الجديدة أو القائمة، ويمكن في هذا الصدد لمنظمة الصحة العالمية وحكومات البلدان المتقدمة دعم تنمية القدرات الابتكارية للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل من خلال نقل المعرفة، ولا يعني نقل المعرفة هنا فقط تمكين اتفاقيات الترخيص التي تسمح بالإنتاج المحلي للابتكارات الطبية مماثلة ولكن أيضاً تقديم الدعم لنقل التكنولوجيا الفعالة وتطوير الكفاءات والخبرات المحلية[١٣٣].

ويعد مجمع براءات الأدوية مثالاً واعداً لدعم ترخيص الأدوية الأساسية للجهات التي ستبيع نسخاً مماثلة من الأدوية للبلدان منخفضة الدخل، وفي الوقت نفسه تقديم المساعدة في أنشطة نقل التكنولوجيا من أصحاب براءات الاختراع إلى مصنعي الأدوية المماثلة[١٣٤].

٢- لقد أثبت نظام الابتكار الطبي القائم على السوق والاحتكار أنه نظام غير عادل وغير فعال في مواجهة هذا الوباء أو أي أوبئة أخرى مستقبلية، ولذلك لابد من نظام آخر يشجع على مزيد من التعاون العلمي على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، كما يجب أن يشجع هذا النظام على إتاحة الوصول إلى جميع التقنيات والمعارف حتى تتمكن جميع الدول من التعلم من بعضها حول

133-Bastian Rake, 'waiving intellectual property rights: Boom or bust for medical innovation?' (2022) 27 (2) Drug Discovery Today 384, 387-388.

134- Bastian, (133) 388.

أفضل السبل لمواجهة الأوبئة[١٣٥].

٣- إن الإعفاء المقترح مؤقت بطبيعته، فقد يستمر تطبيقه ثلاث أو خمس سنوات أي للفترة الضرورية للتغلب على الوباء، إلا أن البشرية ليست محصنة من حدوث أوبئة عالمية قد تكون أكثر خطورة في المستقبل، ولذا من الضروري تحويل هذا الإعفاء لمادة قانونية جديدة تضاف لاتفاق تريبس وتسمح للدول بالتحلل المؤقت من قيود الملكية الفكرية عند مواجهتها لحالة طوارئ صحية عامة، على غرار ما تسمح به معاهدات حقوق الإنسان للدول من عدم الامتثال لبعض التزاماتها عند مواجهتها لحالات طوارئ عامة استثنائية تهدد حياة الأمة.

٤- يجب أن يشمل الإعفاء المقترح جميع الدول حتى الدول المتقدمة منها، وذلك حتى تتمكن الدول ذات القدرات التصنيعية الكافية من إنتاج لقاحات كوفيد ١٩ وتصديرها للدول التي تفتقر لهذه القدرات دون أن تخشى مقاضاتها أمام هيئة تسوية المنازعات في منظمة التجارة بسبب عدم مراعاة قيود الملكية الفكرية، وأما الاتجاه نحو استثناء الدول المتقدمة أو النامية ذات القدرات التصنيعية الكافية من نطاق الإعفاء فإنه يفرغ الإعفاء من مضمونه ويجعله غير ذي جدوى.

٥- لقد أظهرت النقاشات الحادة بشأن تعليق عمل اتفاقية تريبس خلال جائحة كوفيد ١٩ مدى صعوبة تنظيم وإقرار المشاركة المفتوحة للملكية الفكرية والمعرفة والتكنولوجيا أثناء حدوث حالة طوارئ صحية عالمية، لذا فإن من الأنسب وجود صك قانوني دولي يسمح بتقاسم المعارف والتكنولوجيا الطبية ذات الصلة عند حدوث جوائح صحية عالمية طارئة، وتعد الدورة الخاصة لجمعية الصحة العالمية فرصة مناسبة لمناقشة مثل هذا الصك.

٦- العمل على إبرام اتفاقية دولية خاصة بمكافحة الأوبئة، تتضمن في ثناياها أحكاماً قانونية ترسي قاعدة أن الملكية الفكرية والمعرفة الضرورية اللازمة لتطوير وإنتاج التقنيات الطبية اللازمة لمكافحة الأوبئة سلعاً عامة دولية، وأن تتضمن هذه الاتفاقية التزاماً من الدول المتقدمة بتمويل تطوير هذه التقنيات ونقل المعارف والتكنولوجيا اللازمة لإنتاجها إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل[١٣٦].

٧- يجب على المؤتمر الوزاري في منظمة التجارة أن يصدر إعلاناً بشأن اتفاق تريبس والأوبئة على غرار إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة لعام ٢٠٠١ لتحسين وصول البلدان الفقيرة والبلدان التي لديها قدرات تصنيع غير كافية في قطاع الصناعات الصيدلانية إلى

135- Paul Ogendi, 'Addressing IP Barriers in the Context of a Pandemic Treaty' <https://verfassungsblog.de/addressing-ip-barriers-in-the-context-of-a-pandemic-treaty/> accessed 12 Nov 2021.

136- Ellen 't Hoen, 'The Pandemic Treaty and Intellectual Property Sharing: Making Vaccine Knowledge a Public Good' <https://blog.petrieflom.law.harvard.edu/2021/10/15/pandemic-treaty-intellectual-property> accessed 12 Nov 2021.

الأدوية واللقاحات خلال فترة الأوبئة والطوارئ الصحية دون أن تشكل حقوق الملكية الفكرية المحمية بموجب اتفاق تريبس حاجزاً يحول دون الإنتاج السريع أو التوزيع العادل للأدوية واللقاحات وبأسعار ميسورة التكلفة.

قائمة المراجع

أولاً: اللغة العربية:

اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية (١٩٩٤)

اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (١٩٩٤)

آلان بيليه، التقرير الخامس بشأن التحفظات على المعاهدات، الوثيقة رقم: A/CN.4/508/Add.1.

غوردون براون، ويني بيانيما، تيدروس أدهانوم غيبريسوس، غراسا ماتشيل، كين أوفوري-أتا، ماري روبنسون، وكيفين واتكينز، 'مجموعة السبع مطالبة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتطعيم العالم' https://www.project-syndicate.org/commentary/g7-must-finance-equitable-global-covid19-vaccine-access-by-gordon-brown-et-al-2021-04/arabic

اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 'التعليق العام رقم ١٧' (٢٠٠٥) الوثيقة E/C.12/GC/17

اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 'بيان بشأن توفير لقاحات مضادة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) للجميع على قدم المساواة' (٢٠٢٠) الوثيقة E/C.12/2020/2

ماجد الجميل، 'دول تستغل المرونة في الملكية الفكرية لسد احتياجاتها من اللقاحات' <https://www.aleqt.com/2021/05/14/article_2093116.html>

منظمة أطباء بلا حدود، 'على الحكومات دعم اقتراح تعليق براءات الاختراع والممارسات الاحتكارية خلال جائحة كوفيد' https://www.msf.org/ar/أطباء-بلا-حدود-تطالب-بتعليق-براءات-اختراع-أدوية-ولقاحات-كوفيد-١٩-خلال-الجائحة

ثانياً: اللغة الإنكليزية:

5 reasons a new proposal by India and South Africa could be a game changer in the COVID-19 response, https://msfaccess.org/5-reasons-new-proposal-india-and-south-africa-could-be-gamechanger-covid-19-response

Akshat Agrawal, 'Waiving Windfalls: The Socio-Legal and Contextual Justification of a 'TRIPS Waiver' during the COVID-19 Pandemic' (November 10, 2021) https://ssrn.com/abstract=3960967

Bastian Rake, 'waiving intellectual property rights: Boom or bust for medical innovation?' (2022) 27 (2) Drug Discovery Today 384

Behrang Kianzad and Jakob Wested, ''No-one is Safe until everyone is Safe' – Patent Waiver, Compulsory Licensing and COVID-19' (2021) 5(2) European Pharmaceutical Law Review 71

Boniface Chimpango, 'Vaccine nationalism and equitable access to COVID-19 pharmaceuticals: TRIPS Agreement under trial (again)' (2021) 20 (3) Journal of International Trade Law and Policy 166

Bryan Mercurio, 'The IP Waiver for COVID-19: Bad Policy, Bad Precedent' (2021) 52 International Review of Intellectual Property and Competition Law 983

Bryan Mercurio, 'WTO Waiver from Intellectual Property Protection for COVID-19 Vaccines and Treatments: A Critical Review' (2021) 62 Virginia Journal of International Law Online 9

Bryan Mercurio, Pratyush Nath Upreti, From 'Necessity to Flexibility: A Reflection on the Negotiations for a TRIPS Waiver for Covid-19 Vaccines and Treatments' (17 August 2022) World Trade Review

Economic and Social Council, Preparatory Committee of the International Conference on Trade and Employment, Committee V, (1946) E/PC/T/C. V/PV/9 8

Ellen 't Hoen, 'The Pandemic Treaty and Intellectual Property Sharing: Making Vaccine Knowledge a Public Good' https://blog.petrieflom.law.harvard.edu/2021/10/15/pandemic-treaty-intellectual-property accessed 12/11/2021.

Enrico Bonadio and Andrea Baldini, 'COVID-19 Patents and the Never-Ending Tension between Proprietary Rights and the Protection of Public Health' (2020) 11(2) European Journal of Risk Regulation 390

Fides A del Castillo, 'Temporary waiver of intellectual property on Covid-19 vaccines: toward the creation of a better' post-pandemic society' (2021) 43(3) Journal of Public Health 559.

Havana Charter for an International Trade Organization, [24 March 1948]

Hyo Kang Yoon and McMahon, Aisling and Dutfield, Graham and McDonagh, Luke and Thambisetty, Siva, 'Academic Open Letter in Support of the TRIPS Intellectual Property Waiver Proposal' (July 13, 2021) LSE Law - Policy Briefing Paper No. 46, https://ssrn.com/abstract=3885568, or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3885568

Hyo Yoon Kang, 'Not Much of a Waiver: The Leaked Draft Text of the TRIPS Waiver Compromise' https://verfassungsblog.de/not-much-of-a-waive.

Isabel Feichtner, 'Understanding in Respect of Waivers of Obligations Under the General Agreement On Tariffs and Trade 1994' in Rüdiger Wolfrum, Peter-Tobias Stoll and Karen Kaiser (eds), WTO-Institutions and Dispute Settlement (Brill 2006) 255

Isabel Feichtner, 'Waiver' Max Planck Encyclopedias of International Law (2006) https://opil.ouplaw.com/view/10.1093/law:epil/9780199231690/law-9780199231690-e1499?prd=MPIL last updated: October 2006

Isabel Feichtner, 'the Waiver Power of the WTO: Opening the WTO for Political Debate on the Reconciliation of Competing Interests' (2009) 20(3) European Journal of International Law 615.

Isabel Feichtner, 'the Law and Politics of WTO Waivers' (CUP 2011)

Isabel Feichtner, 'Subsidiarity in the World Trade Organization: The Promise of Waivers' (2016) 79(2) Law and Contemporary Problems 75

Isabel Feichtner, 'Waivers' in Thomas Cottier and Krista Nadakavukaren Schefer (eds), Elgar Encyclopedia of International Economic Law (2017) 266

James Harrison, 'Legal and Political Oversight of WTO Waivers' (June 2008) 11(2) Journal of International Economic Law 411

John Zarocostas, 'What next for a COVID-19 intellectual property waiver?' (May 22, 2021) 397 Lancet 11871

Katie Gallogly-Swan1, Rachel Thrasher and Özlem Ömer, 'Vaccinating the World Waiving Intellectual Property Rules on COVID-19 Products') Global Development Policy Center, Boston University, GEGI Policy Brief, 013, 03/2021)

Maria Cheng and Lori Hinnant, 'Countries urge drug companies to share vaccine know-how' https://apnews.com/article/drug-companies-called-share-vaccine-info-22d92afbc3ea9ed519be007f8887bcf6

Mark Eccleston Turner and Michelle Rourke, 'The TRIPS Waiver is Necessary, but it Alone is not Enough to Solve Equitable Access to COVID-19 Vaccines '(2021) 25(9) ASIL Insights https://www.asil.org/insights/volume/25/issue/9#_ednref9

Monica Thomas, 'To Waive or not to Waive: International Patent Protection and the Covid-19 Pandemic' (2022) 49(1) Legal Issues of Economic Integration 7

OECD, 'Coronavirus (COVID-19) vaccines for developing countries: An equal shot at recovery' (2021).

Patrick Ageh Agejoh, 'Temporary Waiver of Patent Rights in Public Health Emergencies: Inadequacy of Provisions during the COVID-19 Crisis' (15 Jul 2022) The African Review.

Paul Ogendi, 'Addressing IP Barriers in the Context of a Pandemic Treaty' https://verfassungsblog.de/addressing-ip-barriers-in-the-context-of-a-pandemic-treaty/ accessed 12/11/2021.

Peter K. Yu, 'A Critical Appraisal of the COVID-19 TRIPS Waiver' (17 Nov 2022) Texas A&M University School of Law Legal Studies Research Paper No. 21-32 <https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3945304>.

Prabhash Ranjan, 'The Case for Waiving Intellectual Property Protection for Covid-19 Vaccines' (Observer Research Foundation, Issue Brief, No. 456, April 2021).

Prabhash Ranjan, Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights Waiver at the World Trade Organization: A BIT of a Challenge, available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3888980

Prabhash Ranjan, 'Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights Waiver at the World Trade Organization: A BIT of a Challenge' (2022) 56(3) Journal of World Trade 523.

Simon Lester, Bryan Mercurio and Arwel Davies, 'World trade law: text, materials, and commentary' (3rd edn, Hart Publishing 2018).

Siva Thambisetty, Aisling McMahon, Luke McDonagh, Hyo Yoon Kang, Graham Dutfield, 'The TRIPS Intellectual Property Waiver Proposal: Creating the Right Incentives in Patent Law and Politics to end the COVID 19 Pandemic' (London School of Economics and Political Science 2021)

The General Agreement on Tariffs and Trade [1947].

The Understanding in Respect of Waivers of Obligations under the GATT [1994].

WTO, 'Draft General Council Declaration On the Trips Agreement and Public Health in The Circumstances of a Pandemic, Communication from The European Union to The Council for TRIPS' (18 June 2021) Doc IP/C/W/681.

WTO, General Council, 'Hungary – Agreement on Agriculture' (December 1997) Doc (WT/L/238).

WTO, 'Declaration on the TRIPS agreement and public health' (2001) WT/MIN (01)/DEC/2.

WTO, General Council, 'Least-Developed Country Members – Obligations Under Article 70.9 of the TRIPS Agreement with Respect to Pharmaceutical Products' (8 July 2002) Doc WT/L/478.

WTO, General Council, Note by the Secretariat, Waivers – 2021, WT/GC/W/840

WTO, 'urgent trade policy responses to the covid-19 crisis: intellectual property, communication from the European union to the council for TRIPS' (4 June 2021) Doc IP/C/W/680

WTO, 'waiver from certain provisions of the TRIPS agreement for the prevention, containment and treatment of covid-19' (2 October 2020) Doc IP/C/W/669

WTO, 'waiver from certain provisions of the TRIPS agreement for the prevention, containment and treatment of covid-19' (25 May 2021) Doc IP/C/W/669/Rev.

WTO, General Council, 'Waiver Concerning Kimberley Process Certification Scheme for Rough Diamonds' (15 May 2003) Doc WT/L/518.